

## إعلان

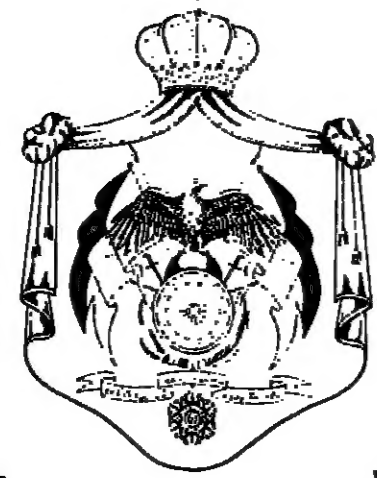
عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم  
الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه  
السعيد من سفرته الميمونة خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاحد الواقع في  
٢٣ / ٦ / ١٩٩٦ م

رئيس الوزراء  
عبد الكريم الكباريتي

٢٤-٦-١٩٩٦



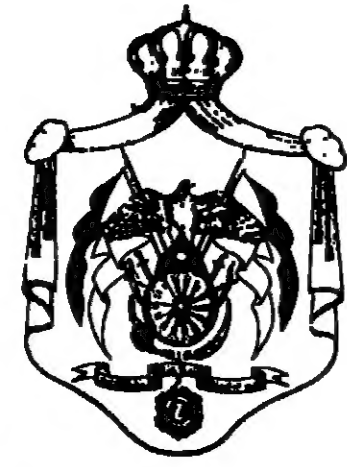
الأميرة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الاثنين ١٥ صفر سنة ١٤١٧ هـ. الموافق ١ تموز سنة ١٩٩٦ م.

العدد : ٤١٣٣

مكتبة من الأهل



# الجريدة الرسمية

## فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٤١	- محضر اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة والبرنامج السياسي التنفيذي والاتفاقيات الموقعة
٢٢٢١	- اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية تتعلق بالخدمات الجوية
٢٢٣٧	- بروتوكول النقل البري للأشخاص والبضائع بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية
٢٢٤٢	- تعيين قاض عسكري عضواً بمحكمة أمن الدولة
٢٢٤٢	- تأسيس الأحزاب السياسية
٢٢٤٢	- أمر دفاع مدني معدل رقم (١) لسنة ١٩٩٦
٢٢٤٣	- اتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية وكير استراليا التي تمثل كير العالمية
٢٢٤٧	- تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ - تعليمات الرقابة على المصوغات الذهبية

مكتبة الأهل

• صدرت الازادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٨١٦) تاريخ ١٩٩٦/٦/١ المتضمن الموافقة على محضر اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة والبرنامج السياحي التنفيذي والاتفاقيات الموقعة بشكلها التالي:-

#### محضر اجتماع

#### اللجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة

في دورتها الثالثة عشرة بعمان

خلال الفترة من ٧-٨ مايو (ايار) ١٩٩٦

الاطلا من أوامر الأخوة والروابط الولية والعلاقات المتميزة التي تربط بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والتي أرسى دعائمها كل من جلالة الملك الحسين بن طلال وأخيه السيد الرئيس محمد حسني مبارك

وأيماناً من قيادتي البلدين الشقيقتين بضرورة تسويق العمل المشترك . ودعم وتنمية العلاقات الثنائية بينهما لما فيه خير ومصالحه الثمين الشقيقتين على طريق دعم العمل العربي المشترك.

عقدت اللجنة العليا المصرية-الاردنية المشتركة اجتماعات دورتها الثالثة عشرة بعمان خلال الفترة من ٧-٨ مايو (ايار) ١٩٩٦، حيث ترأس الجانب الاردني السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع . فيما ترأس الجانب المصري السيد الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء (مرفق قائمة بإسماء أعضاء الوفدين).

وقد استهل دولة السيد عبد الكريم الكباريتي أعمال اللجنة بكلمة رحب فيها بالسيد الدكتور كمال الجنزوري والوفد العراقي لسيدته وأشاد بالعلاقة الاخوية التي تربط بين جلالة الملك الحسين وأخيه السيد الرئيس محمد حسني مبارك . كما أشاد بالتنجيات المستمرة للشعب المصري في سبيل نصره القضايا العربية والدفاع عن الحق العربي وأكد على أن الأردن كان دائماً مع مصر في الإبقاء على الجدوة القومية متقدمة ولتعمل دور المؤسسات العربية في خدمة أهداف الأمة العربية في الأمن والنماء واستعادة الأوطان.

وبين دولة السيد عبد الكريم الكباريتي الثوابت الاردنية في سياسته العربية والتي تؤكد على ليد الوحدة وجمع الصف العربي وليد الارهاب بكل أشكاله بما فيها الارهاب الفكري . كما أكد دولته في كلمته على ضرورة إيجاد بناء عربي-سياسي واقتصادي متماسك ومتكامل يضع الانس الراسخة للتعاون البناء بين الطار الوطن العربي مشيراً إلى أن الجهود التي بذلت في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي لم ترق في نتائجها إلى مطالب القرن القادم ولا تتناسب مع الظروف الاقليمية والدولية.

وأكد دولة رئيس الوزراء الاردني أن التقارب الاردني المصري الحالي يمتد على التناول وأنه أصبح نموذجاً يحتذى به في العلاقات بين الاقطار العربية منوهاً بالتجارات التي حققتها كل من مصر والأردن في برامج التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الجذرية لكافة قطاعاتهما الاقتصادية ومشيراً إلى أن هذه التوجهات سوف تدعمها الاتفاقيات المقرر توقيعها بين البلدين في الدورة الحالية لهذه اللجنة في عدد من مجالات التعاون وكذلك تفعيل الاتفاقيات الموقعة والسارية بينهما .

وقد رد السيد الدكتور كمال الجنزوري بكلمة أعرب فيها عن خالص الشكر والامتنان على الحفاوة وحرارة اللقاء التي قوبل بهما والوفد المصري من جانب الاشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية . واستعرض سيادته في كلمته عملية السلام في الشرق الأوسط منذ أن بدأت خطواتها الأولى في تحد كبير لمواجهة بدور الكراهية التي استمرت ما يقرب من ثلاثين عاماً . مؤكداً أن مسيرة التنمية بكل جوانبها ترتكز أساساً على السلام العادل والشامل الذي يقوم على عودة الأرض المحتلة لأصحابها واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأكد سيادته على أنه لا بد من استمرار المسيرة السلمية في المنطقة من أجل تحقيق التنمية لشعبها ، كما أكد على ضرورة مساندة الدول العربية في سعيها نحو إقرار السلام العادل والشامل بصرف النظر عما يعترض سبيل هذه الخطوات من معوقات واحداث تؤثر سلباً عليه . وأكد الدكتور كمال الجنزوري أن مصر تقف إلى جانب الأردن في مساعيه لإقرار السلام في المنطقة وضمان استمرارية عملية السلام مستقبلاً بما يستلزمه ذلك الأمر من التكاتف والتماسك . كما لفت إلى قيام تحالفات عسكريه من شأنها التشكيك فيما تستبدله عملية السلام .

وأكد سيادته معارضة مصر لفكرة تقسيم العراق ولأكيدها على أهمية المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيها وعودته للقيام بدوره العربي في تحقيق الاستقرار في المنطقة ، وأنه سيادته على ما تفضل به دولة رئيس الوزراء الأردني من أن العلاقات الثنائية بين البلدين متميزة وتمثل نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين الدول العربية .

وأشار سيادته إلى أن اللجنة العليا واللجان التحضيرية لها تقوم بدورها الفاعل في توطيد وتقوية العلاقات بين البلدين في المجالات المختلفة . وأكد على أهمية تكتيف الاتصالات والمشاورات بين البلدين في شتى المجالات الاقتصادية والفنية وغيرها بنية تحقيق المصالح المشتركة للبلدين ، وحتى يكون البلدان قوة اقتصادية لها وزنها ولحن على مشارف القرن الحادي والعشرين في عالم يعج بالتكتلات والتنظيمات السياسية والاقتصادية مؤكداً أنه لا بد من تضافر الجهود المشتركة لزيادة حجم الاستثمارات العربية المشتركة وكذلك زيادة حجم التجارة العربية البنية .

وفي ختام كلمته أثنى سيادته على الجهود التي بذلتها اللجنة التحضيرية ووجه الشكر لوفدي الخبراء والفنيين من البلدين لمساهمتهم الفعالة التي أسهمت من التوصل إلى عدد من التوصيات في المجالات المختلفة .

هكذا من الظاهر



هذا وقد تم خلال اجتماع اللجنة العليا استعراض ومناقشة محضر الاجتماع المرفوع للجنة من اللجنة التحضيرية ، حيث قررت اللجنة بشأنه ما يلي :-

#### أولاً : التنسيق السياسي

استعرضت اللجنة الموضوعات المتعلقة بالتنسيق السياسي بين البلدين الشقيقين ، ومواقف كل منهما إزاء مختلف القضايا السياسية خلال الفترة الماضية خاصة منذ انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة العليا المشتركة وأعربت عن ارتياحها لتطور الإيجابي المستمر في التعاون والتنسيق بينهما - الذي لوجته الزيارات المتبادلة والمثمرة بين قيادتي البلدين ، وعلى كافة المستويات - إزاء مختلف المستجدات على الساحة العربية وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي . وقد أكد الجانبان على أهمية دعم وتعزيز علاقتهما على الصعيد الثنائي في كافة المجالات ، وتقرر اللجنة مايلي :

١- أهمية تطوير وتوثيق الاتصالات بين وزارتي الخارجية في البلدين من أجل مواصلة التنسيق والتشاور حول كافة القضايا الثنائية والالامية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وتعزيز وتفعيل الاتفاقيات الثنائية القائمة بينهما ومواصلة التشاور من خلال تبادل الزيارات واللقاءات المشتركة .

٢- ضرورة مواصلة دعم الجهود ، ودفعها ، من أجل ان يكون السلام المنشود عادلاً ، وشاملاً ، ودالماً حتى يتسنى للأجيال القادمة ان تصوله وترعاه ، وان تتم في ظله بالرخاء والاستقرار والامن والمطمانينة .

٣- ضرورة الاستمرار في دعم العملية السلمية لتحقيق تقدم على مسار المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية ، وضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين مع تقديم كل مساعدة ممكنة لهما خلال مفاوضات المرحلة النهائية التي يتعين ان تركز على قرارات الشرعية الدولية وتشجيع الجهود من أجل استئناف المفاوضات على المسارين السوري - الاسرائيلي ، واللبنائي - الاسرائيلي .

٤- التأكيد على تأييد الجانبين لاتفاق التفاهم الاخير لوقف إطلاق النار في لبنان ، ودعمهما للحكومة اللبنانية ليسط سيادتها على جميع أراضيها ، وتمكين المهجرين من العودة الى ديارهم ودعوة المجتمع الدولي لتوضيح لبنان عما لحق به من خسائر في بنية الانسانية ، وما اصاب مواطنيه من خسائر في الأرواح والممتلكات أثناء القصف الاسرائيلي للأراضي اللبنانية .

٥- ضرورة كفائر الجهود المشتركة لمكافحة وشجب أعمال الإرهاب بكافة اشكالها التكرار ، وفيما كانت دولها ، وأيا كان مركبها .

٦- ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل لضمان تحقيق الامن المتساوي والمتوازن لجميع الاطراف بما فيها اسرائيل ، وهوما يتحقق من خلال انضمام جميع الاطراف بالمنطقة دون استثناء ، الى المعاهدات الدولية ذات الصلة في مجالات : الاسلحة النووية ، والكيمياوية ، والبيولوجية .

٧- التأكيد على - بحه المحافظة على وحدة العراق وسلامة اراضيها ، ويرفضان اي محاولة لتقسيمه ، ويعبران عن قلقهما العميق للمعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي ، وضرورة رفع المعاناة عنه وبؤكدان على ان تعاون العراق تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة على صعيد تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن ذات الصلة من شأنه ان يؤدي الى رفع الحظر عنه ، ومن ثم عودته للقيام بدوره العربي لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

٨- مواصلة بذل الجهود المشتركة من أجل اعادة تلبية الاجواء والمصالحة العربية ، وتحقيق وتعزيز التضامن العربي ، ودعمهما لجامعة الدول العربية ، ومؤسسات العمل العربي المشترك من أجل حماية الامن القومي العربي والمحافظة على الهوية والمصالح العربية .

٩- تكثيف الاتصالات والمشاورات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتنمية بنية تحقيق التنسيق والتعاون بينهما على نحو يحقق مصالحهما المشتركة ، وفي هذا السياق أكدت اللجنة على أهمية التنسيق بين الجانبين في مجالات التعاون الاقليمي المختلفة ، كما تدارست موضوع القمة الاقتصادية المزمع عقدها بالقاهرة في شهر نوفمبر / تشرين ثاني القادم . وأكدت على ضرورة مواصلة التنسيق والتشاور بشأنها .

#### ثانياً : التعاون الاقتصادي

##### \* الشركة الاردنية المصرية للاستثمار والتنمية (الشركة القابضة) .

استعرضت اللجنة الاوضاع الحالية للشركة في ضوء مقررات اللجنة العليا في دورتها السابقة التي استهدفت مساعدة الشركة على تحقيق الاهداف التي شنت من اجلها . وفي ضوء الوضع الحالي الذي وصلت اليه الشركة وخاصة من الناحية المالية والتشغيل مع توجهات البلدين في تفعيل دور القطاع الخاص واعطائه زمام المبادرة في الحركة الاقتصادية والتجارية في البلدين من طريق الاستثمارات المشتركة المتبادلة ، تقرر اللجنة لتوضيح الجمعية العمومية بالتخاذل الاجراءات اللازمة والتكفيل بمعالجة اوضاع الشركة واتخاذ القرارات اللازمة لمستقبل عملها بما في ذلك حل الشركة ، وما يترتب على ذلك من اجراءات اذا اقتضى الامر ذلك .

**\* تشجيع وحماية الاستثمارات**

استعرضت اللجنة المشروع المقترح لاتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين، حيث ناقشت البنود الواردة بالمشروع والتي من شأنها تشجيع المستثمرين في كل من البلدين على إقامة المشروعات الاستثمارية فيهما، مع توفير الحماية الكاملة لهذه الاستثمارات. وبعد المناقشة تم التوصل إلى الصيغة النهائية للمشروع. وتقرر اللجنة التوقيع عليه.

**\* القطاع الخاص واتحادات الغرف التجارية والصناعية**

اطلعت اللجنة على الاتصالات والجهود التي يبذلها القطاع الخاص في البلدين في المجالات التجارية والاستثمارية، وتؤيد اللجنة استمرار هذه الاتصالات وتدعو إلى تكثيف الجهود بغرض تنظيم مشاركة القطاع الخاص في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية الثانية، كما تبارك ما توصلت إليه لجنة القطاع الخاص في محضر اجتماعها الذي عقد في عمان بتاريخ ١٩٩٦/٥/٤ أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية، وخاصة ما تم الاتفاق عليه من تأسيس غرفة اقتصادية مشتركة - خلال ثلاثة أشهر تضم في عضويتها هيئات ومؤسسات القطاع الخاص في البلدين.

**ثالثاً: التبادل التجاري:**

استعرضت اللجنة حركة التبادل التجاري بين البلدين والموقف التنفيذي لقرارات اللجنة العليا في دوراتها السابقة، وفي ضوء التطورات الاقتصادية في كل من البلدين، وانضمام مصر للاتفاقية منظمة التجارة العالمية، ودخول الأردن في مفاوضات الانضمام لهذه المنظمة، وكذلك في ضوء اجتماعات اللجنة التجارية التي عقدت في عمان بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٠ واجتماعات اللجنة الفنية التي عقدت بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٦ حيث تم التوصل إلى مشروع اتفاقية منقحة تجارة حرة بين البلدين، وفق أسس من أهمها:-

- ١- تحرير التجارة بين البلدين من خلال الانهاء التدريجي - على مدى عشر سنوات - الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الأثر المماثل.
- ٢- إلغاء القيود غير الجمركية.
- ٣- تطبيق احكام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالائتراف وميزان المدفوعات.

وتقرر اللجنة التوقيع على مشروع الاتفاقية.

**رابعاً: الشؤون المالية****\* الجمارك**

أعربت اللجنة عن ارتياحها للموقف التنفيذي لقراراتها في دوراتها السابقة في هذا المجال حيث احييت علماً بما تم اتخاذه من اجراءات لتسهيل مرور الشاحنات المسارة بالترانزيت والمرخصة في كلا البلدين ايا كان منشأ البضاعة المحملة عليها، وتقرر اللجنة مايلي:

- ١- التأكيد على اهمية اعادة العمل بنظام دفاتر مرور السيارات الخاصة بحين استكمال اجراءات اصدار دفتر مرور عربي موحد.
- ٢- تبادل البيانات والمعلومات والوثائق والنماذج الخاصة بالاجراءات الجمركية المطبقة في كلا البلدين والعمل على توحيدها، لاعطاء المرونة التي تكفل سهولة السواب التبادل السلي بين البلدين.

**\* الضوابط**

استعرضت اللجنة الموقف التنفيذي لقرارات اللجنة في دوراتها السابقة واطلعت على الاتصالات التي تمت بين المسؤولين في البلدين في هذا الصدد. كما اطلعت على مشروع اتفاقية تجنب الازدواج ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وراس المال، والذي تم التوصل اليه بين الجهات المختصة في البلدين وتقرر اللجنة التوقيع على المشروع.

**خامساً: التخطيط**

استعرضت اللجنة محضر اجتماع اللجنة العليا في مجال التخطيط التي عقدت في القاهرة خلال الفترة من ١ - ٦ تموز / يوليو ١٩٩٥، والتي تم خلالها التوصل إلى البرنامج التنفيذي للتعاون في هذا المجال، حيث تضمن البرنامج جواذب التعاون وفقاً لما تم الاتفاق عليه في المجالات التالية:

- ١- البحوث والاستشارات.
- ٢- الندوات والمؤتمرات.
- ٣- التمويل وإدارة المنح والقروض الخارجية.
- ٤- الدراسات والمطبوعات.
- ٥- التدريب.
- ٦- الاحصاء.

وتقرر اللجنة عقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة للتعاون بين وزارتي التخطيط في البلدين بعمان خلال الفترة من ٦ - ١٢ تموز / يوليو ١٩٩٦.

مخزن الدليل

## سادساً: الصناعة

## أ- التعاون الصناعي

استعرضت اللجنة لقرارات الدورة السابقة للجنة العليا في هذا المجال، وقررت مايلي:

١- التأكيد على أهمية التنسيق بين مراكز المعلومات في البلدين ومواصلة تبادل المعلومات بينهما خصوصاً في مجال الصناعات المفدية بهدف التكامل في هذا المجال.

٢- سرعة تبادل دراسات المسح الميداني لمكاتب التصميم الهندسي والصناعي وكذلك الاطار العام المقود لثقل التكنولوجيا وبرامج مراكز التطوير الاداري والبحوث الصناعية في البلدين.

٣- تشجيع إقامة المشاريع الصناعية المشتركة في مجالات التعدين ومستلزمات الانتاج الصناعي، والتأكيد على سرعة الانتهاء من دراسة جدوى مشروع انتاج كبريتات البوتاسيوم بطاقة الانتاجية (٥٠-٧٠) ألف طن سنوياً باستخدام خامات كلوريد البوتاسيوم الاردني ومادة حامض الكبريتيك المصري، والذي ابدت "شركة البوتاس الغربية الاردنية" موافقتها المبدئية على الاشتراك فيه مع "الشركة المصرية والصناعية المصرية".

٤- تبادل الزيارات لمنشآت الصناعات الالكترونية في البلدين بهدف وضع خطة للتكامل الصناعي خصوصاً في مجال البرمجة الصناعية، وايدى الجانب المصري استعداداه لترتيب زيارات الصناعيين الاردنيين لمصانع الالكترونيات المصرية للاطلاع على تجربتها والاستفادة منها.

## ب- المواصفات والمقاييس

استعرضت اللجنة المشروع المقترح للبرنامج التنفيذي للتعاون بين البلدين في مجال المواصفات والمقاييس والذي يشمل على مايلي:

١- اعداد برامج مشتركة للاستفادة من الخبرات المتاحة في كلا البلدين، وامكانية تطبيق نظام الجودة الشاملة (ISO 9000).

٢- العمل على توحيد المواصفات القياسية بين البلدين والاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمواصفات وعلامات الجودة واتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة بهذا الخصوص.

٣- توحيد نظم ادارة ضبط الجودة والاختبارات القياسية والمعايير الصناعية والقانونية واعتماد المختبرات.

وتقرر اللجنة عقد اجتماع للمختصين في كل من البيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الانتاج ومؤسسة المواصفات والمقاييس الاردنية، وذلك بغرض وضع البرنامج التنفيذي موضع التنفيذ.

## سابعاً: الكهرباء والطاقة والتفط:

## \* الربط الكهربائي

١- اعربت اللجنة عن ارتياحها لتقدم سير العمل في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي طبقاً للبرنامج المعد لذلك بين البلدين والمتوقع ان يتم تشييده في نهاية عام ١٩٩٧.

## \* التشجيع المحلي للمعدات الكهربائية:

تقرر اللجنة ان يقوم كل جانب خلال ثلاث شهور من تاريخه بتقديم تصور اولي حول امكانية التعاون في مجال تصنيع المعدات واللوازم الكهربائية، ومناقشة هذا التصور في اجتماع بين المختصين من الجانبين يتم تحديد زمانه ومكانه في وقت لاحق.

## \* تبادل الخبرات والمعلومات والتدريب

تقرر اللجنة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتدريب العاملين في كلا البلدين في مراكز التدريب المستخدمة في المجالات التالية:-

- نظم معلومات الطاقة الكهربائية.
- رفع كفاءة الانظمة الكهربائية.
- ابحاث وإدارة الاحمال وترشيد استهلاك الطاقة.
- محطات الدورة المركبة واستخدامات الغاز الطبيعي لانتاج الكهرباء.
- صيانة النظم الكهربائية من توليد وشبكات.
- حماية البيئة من التلوث الناتج عن محطات توليد الكهرباء.

## \* الطاقة الجديدة والمتجددة

تقرر اللجنة قيام المختصين من كلا الجانبين بدراسة وتحديد اوجه التعاون في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وذلك من خلال اجتماع يتم عقده بين المختصين لبحث امكانية القيام بصناعة مشتركة للخلايا الشمسية واجزاء من مراوح الرياح وكذلك بحث التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في تلبية القرى النائية بالكهرباء والمياه باستخدام طاقة الرياح.

مكتبة  
مركز  
الكتاب  
العلم



## \* الطاقة النووية:

تقرر اللجنة استمرار التعاون بين الجانبين في هذا المجال مع تبادل البحوث والدراسات والمعلومات لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية المختلفة كالزراعة والطب ومعالجة الفضلات والمياه المشعة بالإضافة إلى التعاون في مجال صيانة ومعايرة الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في قياس الإشعاعات النووية.

## \* النفط والغاز:

اعربت اللجنة عن ارتياحها للخطوات الإيجابية التي أسفرت عنها الاتصالات واللقاءات المتبادلة بين ممثلي الجانبين خلال الفترة الماضية، خاصة ما تم من تشكيل لجنة فنية مشتركة برئاسة وزير الطاقة والثروة المعدنية في الأردن ووزير البترول في مصر، وتقرر اللجنة مايلي:

- أ- استمرار المفاوضات الجارية بين مجموعة العمل الفنية المشكلة من الجانبين المصري والأردني لدراسة امداد الأردن باحتياجاته من الغاز الطبيعي المصري، وفقا لما أسفرت عنه الدراسات التي تمت في هذا الشأن، وطبقا للبيانات المتاحة بشأن احتياجات الأردن من الغاز، وكذا الاحتياجات المؤكدة للغاز المصري.
- ب- اعداد اتفاق للتعاون الفني بين البلدين في المسجلات البترولية المختلفة (الاتفاقيات البترولية، البحث والاستكشاف، المشروعات، التدريب) وكذا مجال تخطيط الطاقة ووضع برنامج السبل المناسبة لتنفيذ هذا الاتفاق بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين على الوجه المنشود على ان يتم الانتهاء من اعداد هذا الاتفاق في صوره النهائية بحلول شهر آب (أغسطس) ١٩٩٦.
- ج- استمرار تبادل الخبرات المتاحة بالبلدين وفقا لمتطلبات كل بلد لتحقيق الاستفادة المثلى من هذه الخبرات في تطوير وتنمية الكوادر الفنية لدى الجانبين.

## ثامنا: البحث العلمي:

## \* الزلازل:

أشادت اللجنة بالتعاون القائم بين البلدين في مجال الزلازل خاصة الجهود التي تمت في اعقاب النشاط الزلزالي الذي تعرضت له منطقة خليج العقبة في اواخر عام ١٩٩٥، وتقرر مايلي:

- ١- ربط شبكات الرصد الزلزالي بين البلدين بمرش التبادل الدقيق والسريع للمعلومة الزلزالية.

- ٢- استمرار التعاون بين المختصين من الجانبين فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات والزيارات في موضوع تأثير الزلازل على المنشآت الهندسية ولدعيم المنشآت الحيوية القائمة.
- هذا وقد تم توجيه الدعوة للجهات المختصة في مصر لحضور ورشة العمل الإقليمية لدول المنطقة والتي ستعقد في عمان خلال الفترة من ٢-٦ حزيران / يوليو ١٩٩٦، لتقييم النشاط الزلزالي الاخير بمنطقة خليج العقبة ووضع الخطوات الكفيلة بالحد من الخطورة الزلزالية في المنطقة.

## \* البيئة:

أكدت اللجنة على اهمية الحفاظ على البيئة من التلوث وتقرر مايلي:

- أ- تبادل المعلومات في المجالات التالية:
  - تلوث الهواء ونقل التكنولوجيا والتدريب.
  - حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي.
  - مكافحة التصحر واستغلال الأراضي القاحلة.
  - معالجة مياه الصرف الصحي.
  - معالجة النفايات المنزلية والنفايات الخطرة والاسمدة الكيماوية.
  - انشاء شبكة معلومات مشتركة لخدمة الجانبين في مجالات البيئة.

## ب- الحفاظ على البيئة البحرية:

- قدم الجانب المصري بعض المقترحات في مجال الحفاظ على البيئة البحرية تتضمن مايلي:
  - مسح كامل لشواطئ البحر الاحمر بالاستفادة من معلومات الامار الصناعية بالتعاون مع دول الجوار.
  - الاستخدام الامثل للبيئة البحرية والساحلية على خليج العقبة من خلال تفتيات الاستشعار عن بعد ولتظم المعلومات الجغرافية.
  - انشاء مناطق صناعية لتربية الاعشاب البحرية والشعاب المرجانية.
  - انشاء شبكة من المارينات على شواطئ البحر الاحمر كبنية اساسية لساحة اليخوت.

## \* معاهد البحث العلمي:

تقرر اللجنة التعاون بين مراكز ومعاهد البحوث العلمية في البلدين وترحب بالشاء مركز عربي للاستشارات الفنية والتكنولوجية.

مركز البحث العلمي

## تاسعا: الزراعة:

- اعربت اللجنة عن ارتياحها للتعاون القائم بين البلدين في هذا المجال، وتقرر مايلي:
- ١- دعوة الجهات المعنية في البلدين للتوقيع على مشروع اتفاقية التعاون الفني في مجال صحة الحيوان .
  - ٢- اجراء الابحاث المشتركة وتبادل الخبرات في مجال انتخاب الاصناف الجديدة والاحول الملالة من اشجار الزيتون والحماض والتخيل والاكثر بواسطة الاسجة .
  - ٣- اجراء الابحاث المشتركة وتبادل الخبرات في مجالات امراض وآفات الاشجار الشمرية وتشخيص امراض البذور والتقاوي والوقاية منها .
  - ٤- التعاون في مجالات مكافحة المتكاملة للامراض والافات الزراعية وخاصة ذبابة حوض البحر المتوسط وصانعة الاتفاقي في اشجار الحمضيات .
  - ٥- تبادل الزيارات وتنتاج الابحاث لتطوير التعاون في مجال المراعي الصحراوية واستعمال المياه عالية الملوحة والمياه المعالجة في الري .
  - ٦- تبادل الزيارات وعقد الندوات المشتركة في مجالات التخطيط الزراعي والسياسات الزراعية للاستفادة من تجارب الطرفين في مجالات الاصلاحات الهيكلية والسياسات المتبعة وخاصة في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية .
  - ٧- وضع برامج تدريبية يستفيد منها المختصون بكلا البلدين في مجالات الارشاد الزراعي .
  - ٨- تشكيل لجنة متابعة زراعية من كلا البلدين ووضع آلية تنفيذية للتعاون الزراعي ضمن اطار زمني محدد .

## عاشرا : النقل والمواصلات والاتصالات:

## \* النقل البري:

- اعربت اللجنة عن ارتياحها لمستوى التعاون القائم بين البلدين في هذا المجال ، خاصة صدور قرار اعفاء تصدير رسم المحروقات على الشاحنات الاردنية في ميناء لوبيج تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل والذي بدأ العمل به اعتبارا من ١٩٩٦/٢/١ .
- وتقرر اللجنة مايلي:
- ١- انتهاء لجنة النقل المصرية / الاردنية المشتركة من دراسة توحيد سميات المبالغ المحصلة من وسائل النقل الاردنية والمصرية مقابل الخدمات اللوجستية للوصول الى توازن في الاعفاء في كل من مينائي العقبة ولوبيج ، وذلك خلال شهرين من تاريخه .
  - ٢- انتهاء فريق العمل المنبثق عن لجنة النقل المصرية / الاردنية من دراسة اعفاء الشاحنات المصرية "الترانزيت" من الرسوم التي تفرض عليها .
  - ٣- احالة موضوع سداد الرسوم الجفركية على السيارات المتخللة عن العودة الى بلدها الى لجنة النقل المشتركة لتقديم الطول المناسبة .

- ٤- استمرار التعاون في مجال التدريب وتبادل الخطط والمعلومات المتاحة بالبلدين واعداد البرامج التدريبية والدراسات التي تنشط هذا المجال .
- ٥- استمرار التنسيق بين البلدين الشقيقين في المحافل الاقليمية والدولية لتوحيد المواقف في مجالات النقل .
- ٦- العمل على تسهيل كافة الاجراءات التي تتخذ في المنافذ البرية بين البلدين لاختصار زمن رحلات الخط البري المنتظم لنقل الركاب مع تشجيع استخدام هذا الخط .

## \* النقل البحري:

- أبدت اللجنة ارتياحها بشأن تنفيذ التوصية الخاصة بتشغيل وحدات بحرية سريعة على الخط الملاحي نوبيج / العقبة اعتبارا من ١٩٩٥/٥/٤ وتقرر مايلي:
- ١- استمرار عقد اجتماعات لجنة النقل المصرية / الاردنية المشتركة لازالة اية معوقات تعيق العمل على خط العقبة / لوبيج وتوفير كافة السبل اللازمة لاستمرار نجاحه .

- ٢- تشجيع تبادل تجارة "الترانزيت" بالحاويات عبر المواني المصرية وميناء العقبة الاردني .
- ٣- تبادل الزيارات بين المختصين في البلدين وتبادل المعلومات عن النظم والقوانين المتعلقة بقطاع النقل البحري للاستفادة منها .
- ٤- دراسة طلب الجانب الاردني بزيادة نسبة التخفيض الواردة في الاتفاق المبدئي بين مؤسسة المواني الاردنية وهيئة قناة السويس والذي تم بموجبه منح الحاويات التي يتم تفريغها في ميناء العقبة الاردني تخفيضا قدره ٢٠٪ من رسوم عبور قناة السويس وكذلك مادة القمح بنسبة ١٠٪ مع تميمه على كافة البضائع الاردنية الصادرة والواردة عبر القناة دعما لتجارة "الترانزيت" عبر البلدين .

## \* النقل الجوي:

- اطلعت اللجنة على محضر الاجتماع المشترك لمجموعة العمل المشكلة من سلطات الطيران المدني وشركات الطيران الوطنية في البلدين المنعقد في عمان بتاريخ ١٩٩٥/١١/٥ ، بشأن بحث موضوع فروقات العملة ، وتقرر اللجنة قيام مجموعة العمل على استكمال بحث وتبوية كافة الموضوعات المالية المتعلقة بينهما .

وقد طلب الجانب الاردني سداد مديونية شركة الملكية الاردنية لدى شركة "زاس" المدرية .

## \* الاتصالات السلكية واللاسلكية:

- أبدت اللجنة ارتياحها لتطور الخدمة الهاتفية بين البلدين وتقرر مايلي:
- ١- الانتهاء من الدراسة الخاصة بأن تكون جمهورية مصر العربية دائرة التوسط لمرور الحركة التلغرافية بين الدول العربية .

محفوظ في الأصل



- 2- أنظمت مطابقة الحركة الهاتمية وتسوية الحساب بين ادارتي الاتصالات في البلدين والعمل على سداد مستحقات كل منهما والعمل على الانتهاء من دراسة توسيع وحدة حقوق السحب الخاصة في سداد الارصدة لحركة الاتصالات المتبادلة بدلا من المعدل الثابت للفرنك الذهب عند التحويل الى دولار .
  - 3- الاسراع بالهاء الدراسات اللازمة واعداد وثائق العطاء وطرحه لغاية الشاء الوصلة الميكرويه الرقمية بين العقبة والنقب لتكون جاهزة لوضعها في الخدمة الفعلية مع نهاية عام 1997 ، بحيث تكون الشبكتين قد استكملتا .
  - 4- التعاون في مجال تعريب المواد التعليمية والتدريبية المتعلقة بالاتصالات وذلك من خلال اللجنة المشتركة المشكلة بناء على توصية لجنة تحسين وتنمية الموارد البشرية في الدول العربية .
  - 5- تأهيل الكوادر الفنية في مجال ادارة التدريب واعداد المدربين وتطوير البرامج التدريبية في الاتصالات والاستفادة من الامكانيات المتاحة في البلدين .
- هذا وقد طلب الجانب الاردني من الجانب المصري مساعدة الادارة الاردنية بربط شبكة الاتصالات الاردنية على شبكة الكوابل الضوئية في المياه الدولية في البحر الاحمر حيث أن الادارة المصرية عضوا مؤسسا في الكابل البحري المسى فلاج (Flag) وكون الكابل الفرعي باتجاه الاردن سيمر في صحادة المياه الاقليمية المصرية كما بين اهمية هذا المسار للاردن باعتباره الممر الدولي الوحيد للمملكة للعبور الى شبكة الكوابل البحرية الدولية. وقد وعد الجانب المصري ببدل أقصى الجهد في هذا الشأن .

## \* البريد

- أبدت اللجنة ارتياحها لما تم تتيده في سبيل تطوير الخدمة البريدية بين البلدين ، خاصة توقيع الاتفاق المعلق بنوعية الخدمة البريدية ، وقرر اللجنة مايلي:
- 1- الاستفادة من الامكانيات المتاحة في مراكز التدريب المتوفرة في كل من البلدين ، والعمل على تبادل المعلومات (البرامج التدريبية التي تملكها هذه المراكز) .
  - 2- توقيع اتفاق بين ادارتي البريد في البلدين لتنظيم خدمة البريد الالكتروني وتطويرها والتوسع فيها وتبادل البيانات الخاصة بالمكاتب الموجودة فيهما .
  - 3- تبادل الزيارات بين الفنيين في هذا المجال للوقوف على اخر التطورات في مجالات العمل البريدي المختلفة والاستفادة من الخبرات في البلدين .

## حادي عشر: الصحة والدواء

استعرضت اللجنة الموقف التنفيذي لمقررات اللجنة العليا في دورتها السابقة في مجال الصحة والدواء وقرر مايلي:

## \* الصحة

- 1- استمرار تبادل الخبرات والزيارات للكوادر والوفود الصحية وعقد الدورات وخاصة في مجال طب العيون والمعالجة بالاشعة والطب الطبيعي والتأهيل والاطراف الصناعية .
- 2- التعاون في مجال مجابهة مرض السرطان ، وذلك من خلال تبادل الزيارات العلمية بفرص اكتساب الخبرات في هذا المجال .
- 3- تبادل المعلومات والتشريعات الصحية ، لاسيما في مجال الامراض المعدية والصحة المدرسية والامومة والطفولة وصحة البيئة وذلك من خلال تبادل التقارير الشهرية لحدوث هذه الامراض .

هذا وقد طلب الجانب المصري ان تتم معاملة الرعايا المصريين المقيمين في الاردن ذات المعاملة التي يلقاها المرضى الاردنيين في مصر ، حيث وعد الجانب الاردني بدراسة هذا الطلب واختار الجانب المصري بالنتيجة في أقرب فرصة ممكنة .

## \* الادوية

نقا اجتماع اللجنة المشتركة للصحة والدواء المنصوص عليها في محضر اجتماع اللجنة العليا في دورتها السابقة ، وذلك بهدف اتخاذ الاجراءات والتوصيات التي من شأنها تسريع عملية التسجيل والتسويق ، والتي تؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري للسلع الدوائية المنتجة بالبلدين ، مع تحقيق قدر مقبول من التوازن على ان تنهي هذه اللجنة اعمالها خلال ثلاثة اشهر من تاريخه .

## ثاني عشر: التعليم

استعرضت اللجنة ما تم من الانجازات المتصلة ببنود البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي الموقع بين الجانبين لالاعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ ، واعربت عن ارتياحها لهذه الانجازات وقرر مايلي:

## \* التعليم العالي

- 1- تحديد عدد المقاعد للطلبة الاردنيين الراغبين في دراسة التخصصات العلمية (طب / طب اسنان / صيدلة / هندسة / علوم) ووفقا لما هو وارد في الفقرة (أ) بالمادة الثامنة من البرنامج ، بحيث تكون في حدود (٧٥) مقعد من المقاعد المخصصة وعددها (٣٠٠) مقعد .
- 2- تحديد موعد تقديم الطلبات للطلبة الاردنيين للدراسات العليا ، بحيث يتم البت في القبول قبل بدء العام الجامعي ، بما في ذلك منح الدراسات العليا المقدمة من الحكومة المصرية (١٥ منحة) وكذلك بالنسبة للطلبة المصريين المتقدمين للمنح الاردنية (١٠ منح) .
- 3- سرعة البت في معادلة شهادات الماجستير للطلبة الاردنيين الراغبين في دراسة الدكتوراه قبل بدء العام الجامعي المراد الالتحاق به .

مكتبة  
مركز  
الكتاب

## \* التربية والتعليم

- ١- تسهيل قبول الطلبة والتحاقهم في المدارس الحكومية والخاصة مع الاخذ بعين الاعتبار سن القبول المعمول به لدى الجانب الآخر.
- ٢- تبادل اعطاء طلبات الجانبين من رسوم الوالدين.
- ٣- معاملة الطلبة الاردنيين الذين يدرسون في المدارس الحكومية المصرية معاملة الطلبة المصريين من حيث القبول والرسوم الاضافية والكتب المدرسية في مرحلة التعليم قبل الجامعي.
- ٤- تبادل الوثائق والمطبوعات والخبرات والتجديدات التربوية والبحوث بين البلدين.

## ثالث عشر: السياحة:

أيدت اللجنة ارتياحها لما تم تنفيذه في مجال التعاون السياحي بين البلدين في إطار الاتفاق الموقع بينهما في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠، وقد توصل الجانبان الى صيغة برنامج تنفيذي لهذا الاتفاق للاعوام ١٩٩١ - ١٩٩٨، وقرر اللجنة توقيعه.

## رابع عشر: الاعلام:

- استعرضت اللجنة الموقف التنفيذي لقرارات اللجنة العليا في دوراتها السابقة في هذا المجال، ولا تؤكد على اهمية الاسس والركائز الاعلامية بين البلدين، وقرر مايلي:
- ١- ضرورة اتوصل الى صيغة مستقبلية للتعاون بين وكالتي البث البلدين (بثاً والشرق الأوسط) لتوافق والتطور التكنولوجي والفني للاعلام في البلدين.
  - ٢- تشكيل فريق هندسي مشترك من الجانبين لبحث موضوع تحويل الوصلة المؤقتة الحالية بين محطات طابا والقبة التلفزيونيتين الى وصلة دائمة للعمل على استقلالها في نقل البرامج وتبادلها بين البلدين، اضافة الى قيام الفريق بعملية التنسيق الهندسي المباشر بينهما.
  - ٣- تفعيل التبادل الاخباري والبرامجي بين اتحاد الاذاعة والتلفزيون المصري ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية بالاضافة الى الانتاج المشترك والتدريب.
  - ٤- زيادة حجم التبادل في مجال الاعلام التسجيلية بين البلدين.
  - ٥- تبادل التشريعات الخاصة بالمطبوعات والنشر والقضايا التشريعية المتعلقة بالصحف في كل من البلدين، اضافة الى موضوعي التراخيص والاستثمارات الاعلامية.
  - ٦- تبادل الخبرات والمعلومات والمطبوعات الاعلامية بين الجانبين والاستفادة من خبرات وامكانيات الهيئة العامة للاستعلامات وبنك المعلومات المتوفر بالهيئة ولدى مؤسسة الاهرام للنشر.

## خامس عشر: الثقافة:

أيدت اللجنة ارتياحها لمستوى العلاقات الثقافية بين البلدين، خاصة ما تم تنفيذه من بنود البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني للسنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٧، وقرر اللجنة بتفعيل ما ورد في هذا البرنامج وخاصة تبادل اقامة الاسابيع الثقافية في البلدين.

## سادس عشر: الشباب والرياضة

اعربت اللجنة عن ارتياحها للتعاون القائم بين البلدين في هذا المجال والذي يتم في إطار البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني بين البلدين، وخاصة ما تم من تبادل زيارات للوفود الشبابية والرياضية، وكذلك الاشتراك في المسابقات التي تقام في البلدين، وقرر اللجنة استمرار وزيادة التعاون في هذا المجال.

## سابع عشر: الشؤون القنصلية والقوى العاملة والامن

اعربت اللجنة عن ارتياحها لمستوى التعاون والتنسيق القائم بين البلدين في هذه المجالات وقرر مايلي:

## \* الشؤون القنصلية:

قيام السلطات المختصة في البلدين في حالة إيقاف أي من رعايا إحدى الدولتين لدى الدولة الاخرى بإبلاغ البعثة الدبلوماسية التابع لها المواطن خلال اسبوع وكذلك السماح لمندوب البعثة بزيارته لتقديم الرعاية اللازمة.

هذا وقد عرض الجانب المصري مسألة اتخاذ السلطات الاردنية لقرارا بإبعاد بعض المواطنين المصريين، وخاصة ما يتعلق بامكانية اهيلهم فترة مقبولة لحين تسوية مستحقاتهم واخذ امتنتهم، وقد اوضح الجانب الاردني بان المواطنين المصريين الذين يقرر ابعادهم يتم منحهم المدة الكافية لتسوية اوضاعهم، وطلب موافقة بالحالات ذات الصلة للنظر في دراستها وايجاد الحلول المناسبة لها.

كما عرض الجانب المصري موضوع تحصيل رسوم تأشيرة دخول من المواطنين المصريين حاملي وثائق السفر رغم اعلاء مواثني البلدين من اشتراط تأشيرة الدخول المسبقة، حيث اوضح الجانب الاردني ان الاعلاء مقصور على حملة جوازات السفر.

مكتبة  
مركز  
الدراسات  
السياسية

## \* القوى العاملة

- ١- تفعيل اتفاقية التعاون في مجال القوى العاملة الموقعة بين البلدين في ٢٦ مارس (١٩٨٥)، من خلال عقد اللجنة الفرعية للقوى العاملة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، على أن يتم تحديد موعد عقد هذه اللجنة بالطرق الدبلوماسية بين البلدين.
- وقد أعرب الجانبان عن ارتياحهما بشأن ما اتخذ من إجراءات حول دخول العمال إلى البلدين الشقيقين وذلك بعد التصديق على عقود العمل من وزارة العمل الأردنية والمستشار المالي بالسفارة المصرية بعمان.
- كما أكد الجانب الأردني على منح العمال المصريين الوافدين تصاريح عمل في المهنة المسموح بها دون حاجة إلى تحديد مهلة لتصويب أوضاع العمال وفق عقود عمل مصدقة.
- ٢- تدعم أوجه التعاون الفني بين البلدين في مجالات التدريب المهني والثقافة العمالية والسلامة والصحة المهنية على أن يتم وضع برنامج تنفيذي لتبادل هذه الخبرات من خلال الاتصالات بين وزارتي العمل في البلدين.
- هذا وقد رأى الجانبان أن موضوع الضمان الاجتماعي في حاجة إلى مزيد من الدراسة على أن يتم ذلك من خلال التشاور بين الجانبين في أقرب فرصة.
- وفي إطار ما عرضه السيد وزير العمل الأردني بشأن وضع العمالة المصرية في الأردن وما تعالیه المملكة من آثار سلبية نتيجة زيادة عدد العمالة الوافدة بشكل عام والعمالة المصرية بشكل خاص (حوالي ربع مليون عامل مصري) وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة الأمر الذي يستدعي تنظيم سوق العمل الأردني، فقد أبدى رئيس الوزراء المصري تقيمه لهذا الموضوع ووجه تفعيل اتفاقية العمل المبرمة بين البلدين على أن يتم تناول هذا الموضوع من خلال تنظيم عقود العمل المسبقة والإجراءات التفصيلية اللازمة لإقامة العمال المصريين في الأردن.

## = الأمن

- ١- تنمية التعاون الأمني التالي في مختلف المجالات الشرطية، مع استمرار العمل ببروتوكول التعاون في مجال مكافحة المخدرات الموقع بين البلدين ومحتفزة جلسة العمل الموقع بين وزير الداخلية في مصر ومدير الأمن العام الأردني عام ١٩٨٩.
- ٢- استمرار وتدعيم التعاون في مجال مكافحة الجريمة ذات الطابع الدولي وتبادل المعلومات حول الأنشطة الضارة وتدعيم التعاون في المجالات الفنية والتدريبية وتبادل الزيارات بين القيادات الأمنية في البلدين.
- ٣- تنمية وتدعيم الاتصالات بين البلدين في مجال الأمن السياسي لمكافحة الأنشطة ذات الطابع الإرهابي والمتطرفة بمختلف اتجاهاتها وتبادل المعلومات في هذا الشأن بما يحقق المحافظة على أمن وسلامة البلدين.

- ٤- تشيخا وتفعيل التعاون بين شبيتي اتصال البلدين في مجال تبادل المعلومات بالسرعة الممكنة لتحقيق الغاية من هذه الاتصالات.
- هذا وقد اتفق الجانبان على أهمية عقد اجتماع للجنة الفنية المشتركة في المجالات الأمنية والاقتصادية العمالية بصفة دورية كل ستة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وبالتناوب في كلا البلدين على أن يتم الاتفاق على ذلك بالقرارات الدبلوماسية.

## ثامن عشر : لجنة المتابعة :

نظرا لما يتطلبه الأمر من متابعة تنفيذ قرارات اللجنة العليا في دوراتها المتعاقبة والوقوف على ما قد يعترض تنفيذ هذه القرارات من موانع تحول دون التنفيذ الأمثل لها تقرر اللجنة تسولي وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في مصر ووزارة الصناعة والتجارة في الأردن أعمال المتابعة على هيئة لجنة اجتماع بصفة دورية وبالتناوب بين عاصمتي البلدين في الفترات الواقعة بين دورتي اجتماع اللجنة العليا.

## الدورة الرابعة عشرة للجنة العليا المشتركة

تقرر اللجنة عقد اجتماع الدورة القادمة (الرابعة عشرة) للجنة العليا المشتركة بالقاهرة في منتصف أيار / (مايو) ١٩٩٧ حرر ووقع في عمان يوم الأربعاء ٢٠ من ذي الحجة ١٤١٦ هـ الموافق ٨ أيار (مايو) ١٩٩٦ م.

عن حكومة	عن حكومة
الملكة الأردنية الهاشمية	جمهورية مصر العربية
عبد الكريم الكباريتي	الدكتور كمال الجلزوري
رئيس الوزراء وزير الخارجية	رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع	

هكذا من الأهل



## قائمة بأسماء أعضاء الجانب المصري في اللجنة العليا المصرية / الاردنية

عمان للفترة من ٦ - ٨/٥/١٩٩٦

- السيد المهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات
- السيد المهندس محمد ماهر اياضه وزير الكهرباء والطاقة
- السيد الدكتور حمدي البنبسي وزير البترول
- السيد الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة
- السيد الدكتور احمد جويلسي وزير التجارة والتموين
- السيد الدكتور محي الدين الغريب وزير المالية
- السيد المستشار طلعت حماد وزير شؤون مجلس الوزراء والمتابعة
- السيد الدكتور نوال عبد المنعم وزير الاقتصاد والتعاون الدولي
- السيد السفير وجيه حمدي سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة الاردنية الهاشمية
- السيد السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والشرق الاوسط
- السيد سعد بيومي مستشار وزير الاقتصاد والتعاون الدولي
- السيد السفير احمد ناميق مدير مكتب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية

## قائمة بأسماء أعضاء الجانب الاردني في اللجنة العليا الاردنية / المصرية

عمان للفترة من ٦ - ٨/٥/١٩٩٦

- معالي السيد جمال الصرايرة وزير البريد والاتصالات
- معالي المهندس علي ابو الراغب وزير الصناعة والتجارة
- معالي الدكتور صالح ارشدات وزير السياحة والآثار
- معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة
- معالي الدكتور هاشم الدباس وزير الطاقة
- معالي السيد هشام التليل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
- معالي المهندس منير صوير وزير التميموين
- معالي الدكتور عبد الحافظ وزير العم
- معالي الدكتور احمد القنصاه وزير الثقافة
- معالي الدكتور محمد نفى شنيكات وزير الزراعة
- معالي السيد مروان عوض وزير المالية
- معالي السيد خالد المداحه وزير الدولة
- معالي الدكتور مروان مختار وزير الاعمال
- معالي المهندس ناصر اللوزي وزير التق
- سعادة السفير نايف القاضي سفير المملكة الاردنية لدى جمهورية مصر العربية
- سعادة الدكتور محمد العمادي امين عام وزارة الصناعة والتجارة
- سعادة السيد سليم خيبر مدير مكتب الرئيس
- الدكتور باسم عوض الله مستشار رئيس الوزراء

## برنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية مصر العربية

للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية تدعيا للروابط الوثيقة بين البلدين الشقيقين، واستنادا لأحكام الاتفاق السياحي الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠، ورغبة منهما في تعزيز التعاون بين البلدين في مجال السياحة، قد اتفقتا على البرنامج التنفيذي التالي:

## أولاً: في مجال التبادل السياحي:

يشجع الجانبان التبادل السياحي بين البلدين وذلك بدعوة منظمي ووكلاء السياحة والسفر لوضع برامج زيارات سياحية لكلا البلدين بأسعار تشجيعية.

## ثانياً: في مجال التشريعات والأنظمة السياحية:

استمرار تبادل التشريعات والأنظمة التي تحكم أعمال المهن السياحية المعمول بها في كلا البلدين، بما في ذلك للمواصفات التي تحكم تصنيف الفنادق والقرى السياحية، والهيئات والجمعيات والاتحادات المهنية السياحية.

## ثالثاً: في مجال التسويق والترويج السياحي:

- دعم الجهود المبذولة لتسويق البلدين كوحدة سياحية واحدة من خلال إعداد برامج سياحية لكلا البلدين والترويج لها في دول الطرف الثالث.

- تحديث النشرات السياحية المشتركة التي تبرز أهم المعالم السياحية في كلا البلدين باللغة العربية والإنجليزية.

- تشجيع استمرار مشاركة المؤسسات السياحية في المعارض والمناسبات السياحية المقامة في كلا البلدين.

- إقامة أسبوع سياحي في كلا البلدين ليرز من خلاله أهم المعالم السياحية وعرض الفلكلور والصناعات والحرف التقليدية.

## رابعاً: في مجال التخطيط والاستثمار السياحي:

تبادل الخبرات في مجال التخطيط وتطوير المناطق الساحلية في كلا البلدين وخاصة الدور التي تقوم به "هيئة التنمية السياحية" في مصر، والإصلاح على تجارب البلدين في مجال تمويل الاستثمارات السياحية وتوفير الخدمات السياحية المتكاملة والبنية الأساسية في مناطق التنمية السياحية.

## خامساً: في مجال التدريب والتأهيل السياحي:

تبادل الخبرات في مجالات التدريب والتأهيل الفندقي والسياحي، ومناهج وأساليب التعليم والتدريب في المعاهد والمراكز المختصة، وتبادل المنح الدراسية والتدريب السياحي والفندقي في كلا البلدين.

هكذا في الأصل

**سادساً: في مجال الإعلام السياحي:**

- تبادل الخبرات في مجال الإعلام السياحي المتخصص بما في ذلك كيفية معالجة الأحداث المستجدة والتي تؤثر على الحركة السياحية واستمرارية تدفقها.

- تبادل الوفود الإعلامية لإطلاع مواطني البلدين على المقومات السياحية وتغطية مراحل تطور السياحة في كلا البلدين.

**سابعاً: في مجال الإحصاء السياحي:**

- استمرار تبادل الإحصاءات والبيانات المتعلقة بقطاع السياحة في البلدين.

**ثامناً: في مجال الحرف والصناعات التقليدية:**

- تكثيف تبادل المعلومات والخبرات في مجال تطوير الحرف والصناعات التقليدية والتشريعات والأنظمة التي تحكم أعمال هذا القطاع في البلدين، وتشجيع المشاركة في المعارض والمناسبات المتعلقة بالصناعات التقليدية المقامة في البلدين.

- تبادل الخبراء والحرفيين للإطلاع على تجارب البلدين وإقامة دورات تدريبية لتطوير وترويج منتجات الحرف والصناعات التقليدية.

حرر هذا البرنامج في عمان ووقع في نسختين أصليتين باللغة العربية يوم الأربعاء الموافق ٨ أيار/مايو ١٩٩٦.

عن حكومة	عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية	جمهورية مصر العربية
د. صالح ارشدات	د. مددوح البلكاجي
وزير السياحة والآثار	وزير السياحة

**اتفاقية منطقة تجارة حرة**

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية مصر العربية

**مقدمة**

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية انطلاقاً من روابط الإخاء العربي التي تربط بين شعبيهما والعلاقات التاريخية القديمة بين بلديهما، ورغبة منهما في تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على أساس المساواة من أجل توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين، ودعم التنمية والتقدم للشعبين الشقيقين.

وإيماناً منهما بأهمية العمل على تحرير التبادل التجاري بينهما من خلال صيغ جديدة تتواءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة على الساحتين الدولية والإقليمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئ إنشاء منظمة التجارة العالمية.

اتفقتا على مايلي:

**الفصل الأول****تمهيد****المادة الأولى**

يلتزم الطرفان المتعاقدان بالعمل على التحرير التدريجي لتبادل التجاري بينهما لبلوغ منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لا تتعدى عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها وكذلك بروتوكول قواعد المنشأ الملحق بها والتي تعتبر جميعها جزءاً لا يتجزأ منها، وفي إطار ما تقتضيه القوانين والأنظمة والاجراءات السارية في كل من البلدين.

**المادة الثانية: تمهيد**

لاغراض هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه، المعاني المبينة أمامها إلا إذا دل سياق النص على غير ذلك.

مكتبة الدليل



## ١- الاتفاقية

اتفاقية منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

## ٢- الطرفان المتعاقدان

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية .

## ٣- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل :

الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريفات الجمركية على السلع المستوردة وكذلك الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها، إما كان مسمى هذه الرسوم والضرائب .

ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل خدمة محددة مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ .

## ٤- القيمة غير الجمركية

التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الاستيراد من الطرف الآخر وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص تراخيص الاستيراد والقيود الكمية والتقديرية والإدارية التي تفرضها على المستوردات .

## الفصل الثاني

## التبادل التجاري

## المادة الثالثة

يتم تنفيذ هذه الاتفاقية خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وذلك وفقاً للائحة التالية :

١- يسري الاعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين وذلك فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

٢- يحدد المرفق رقم (١) الملحق بهذه الاتفاقية البرنامج الزمني للاعفاء التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة .

٣- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الاعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة فعلاً على مستوردات البلدين بتاريخ ١٩٩٦/١/١ ويقوم الطرفان بتبادل الوثائق التي تتضمن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة لديهما فعلاً في ١٩٩٦/١/١ .

٤- إذا تم تطبيق تخفيض على الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد ١٩٩٦/١/١ فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (٣) أعلاه من تاريخ التخفيض .

٥- لا يجوز فرض رسوم جمركية جديدة أو أية رسوم وضرائب أخرى ذات أثر مماثل على السلع والمنتجات المتبادلة بين الطرفين بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

٦- استثناءً من أحكام هذه المادة يحدد المرفق رقم (٢) قائمة السلع والمنتجات التي لا تخضع بصفة مؤقتة للاعفاءات المتدرجة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل من كل من الطرفين ولجنة المشتركة المشار إليها في المادة (الثامنة عشرة) من هذه الاتفاقية الحق في النظر في هذه القائمة والتعديل عليها كلما كان ذلك ضرورياً .

## المادة الرابعة

١- يشترط لاعتبار السلع والمنتجات لأغراض هذه الاتفاقية من منشأ وطني الالتزام بقواعد المنشأ الواردة بالبروتوكول الملحق بهذه الاتفاقية ، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها .

٢- تعامل السلع ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين فيما يتعلق بضريبة المبيعات معاملة الإنتاج الوطني .

٣- الائلاء الفوري لكافة القيود غير الجمركية بين الطرفين المتعاقدين - أن وجدت - فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، وبما لا يخل بالالتزامات الدولية لكل طرف في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

هكذا من الأصل

## ١- الاتفاقية

اتفاقية منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

## ٢- الطرفان المتعاقدان

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية .

## ٣- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل :

الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريف الجمركية على السلع المستوردة وكذلك الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها، إيا كان مسمى هذه الرسوم والضرائب .

ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل خدمة محددة مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ .

## ٤- القيود غير الجمركية

التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الاستيراد من الخريف الآخر وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص تراخيص الاستيراد والقيود الكمية والتقنية والإدارية التي تفرضها على المستوردات .

## الفصل الثاني

## التبادل التجاري

## المادة الثالثة

يتم تنفيذ هذه الاتفاقية خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وذلك وفقاً للاسس التالية :

١- يسري الاعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين وذلك فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

٢- يحدد المرفق رقم (١) الملحق بهذه الاتفاقية البرنامج الزمني للاعفاء التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة .

٣- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الاعفاء التدريجي، هي الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة فعلاً على مستوردات البلدين بتاريخ ١/١/١٩٩٦ ويقوم الطرفان بتبادل الوثائق التي تتضمن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة لديهما فعلاً في ١/١/١٩٩٦ .

٤- إذا تم تطبيق تخفيض على الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد ١/١/١٩٩٦ فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (٣) أعلاه من تاريخ التخفيض .

٥- لا يجوز فرض رسوم جمركية جديدة أو أية رسوم وضرائب أخرى ذات أثر مماثل على السلع والمنتجات المتبادلة بين الطرفين بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

٦- استثناء من أحكام هذه المادة يحدد المرفق رقم (٢) قائمة السلع والمنتجات التي لا تخضع بصفة مؤقتة للاعفاءات المتدرجة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل من كل من الطرفين ولجنة المشتركة المشار إليها في المادة (الثامنة عشرة) من هذه الاتفاقية الحق في النظر في هذه القائمة وتعديل عليها كلما كان ذلك ضرورياً .

## المادة الرابعة

١- يشترط لاعتبار السلع والمنتجات لأغراض هذه الاتفاقية من منشأ وطني الالتزام بقواعد المنشأ الواردة بالبروتوكول الملحق بهذه الاتفاقية، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها .

٢- تعامل السلع ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين فيما يتعلق بضريبة المبيعات معاملة الإنتاج الوطني .

٣- الاعفاء الفوري لكافة القيود غير الجمركية بين الطرفين المتعاقدين - أن وجدت - فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وبما لا يخول بالالتزامات الدولية لكل طرف في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

محفوظ الأصل

**المادة الخامسة**

لا تسري الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على السلع المنتجة في المناطق الحرة في أي من الطرفين والمصدرة مباشرة إلى الطرف الآخر أو الواردة من دولة أخرى غير دولة المنشأ.

**المادة السادسة**

يحق للطرفين المتعاقدين تطبيق إجراءات الوقاية المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الوقاية التي أسفرت عنها جولة أوروغواي طبقاً للأحكام التي أوردتها هاتين الاتفاقيتين، وبمطابق ذلك فقط بالنسبة للمنتج الذي يقرر أي من الطرفين أنه لم استيراده داخل أراضيه بكميات متزايدة سواء بشكل مطلق أو نسبي بالمقارنة بالإنتاج المحلي، وبحيث تسبب في إلحاق ضرر جسيم أو التهديد بالإلحاق ضرر جسيم للصناعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة أو منافسة بشكل مباشر لتلك المستوردة من الطرف الآخر، وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين.

**المادة السابعة**

إذا واجه أحد الطرفين حالة دعم أو إفراق في مستورداته من الطرف الآخر فإنه يمكنه اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة مثل هذه الحالات وفقاً لأحكام اتفاقية الدعم والرسوم التعويضية وإجراءات مكافحة الإفراق الملحقتين باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين.

**المادة الثامنة**

إذا نجم عن تطبيق هذه الاتفاقية خلل في ميزان المدفوعات أو ما يهدد بحدوث ذلك لدى أي من الطرفين فإنه يحق له اتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

**المادة التاسعة**

١- يجب أن تكون السلع الزراعية والحيوانية واللدائية المصدرة من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر مطابقة للاشتراطات الزراعية والصحية المطبقة في البلد المستورد ويلتزم كل طرف باحفظ الطرف الآخر بالقوانين واللوائح الخاصة بذلك والمطبقة في بلده.

٢- لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على المنتجات أو المواد المحظور إدخالها أو تداولها أو استخدامها في بلد أي من الطرفين لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية.

٣- تختص المنتجات الزراعية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين البلدين لأحكام المرفق رقم (٣) الذي يحدد مواسم الإنتاج في البلدين والتي لا تتمتع خلالها هذه المنتجات بالإعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل الواردة في هذه الاتفاقية.

**المادة العاشرة**

يراعى الطرفان المتعاقدان أن تكون السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المصدرة من أي منهما إلى الطرف الآخر مطابقة للمواصفات والمقاييس المعمول بها في بلد الطرف الآخر وفي حالة عدم وجود مواصفة محلية مطابقة يتم الأخذ بالمواصفات والمقاييس المعمول بها دولياً المعتمدة لديهما على أن يتبادل الطرفان القوانين والأنظمة المتعلقة في كل منهما والاختلافات التي تتطلب تعديلاً عليها.

**المادة الحادية عشرة**

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق اللوائح والإجراءات الجمركية فيما بينهما وتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بهما.

**المادة الثانية عشرة**

يلتزم الطرفان المتعاقدان بتسهيل تبادل البيانات والمعلومات اللازمة للتعرف على مسار التبادل التجاري سواء بينهما أو بين كل منهما والدول الأخرى.

**المادة الثالثة عشرة**

يجوز للضمان أية دولة عربية أخرى إلى هذه الاتفاقية بشرط موافقة الطرفين المتعاقدين.

**المادة الرابعة عشرة**

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما في إطار القوانين واللوائح المعمول بها في كل من البلدين بوسائل من ضمنها:

١- تشجيع الأنشطة الصناعية المشتركة، بما في ذلك أنشطة تطوير الأسواق في بلديهما والأنشطة المشتركة في دولة ثالثة.

هكذا من الأصل



- ٢- المساعدة والتعاون في إنشاء قنوات الترويج والتسويق في البلدين.
- ٣- تشجيع الاتصالات المباشرة بين الهيئات التجارية والصناعية والاقتصادية.
- ٤- المساعدة وتسهيل زيارات رجال الأعمال الى كل من البلدين.
- ٥- التعاون المشترك في حماية وتحسين البيئة.
- ٦- تشجيع وترويج الأنشطة الهادفة الى تسهيل التجارة بينهما بما في ذلك المعارض التجارية والعامة والمؤتمرات والدعاية والاعلان والخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى.

#### المادة الخامسة عشرة

يعمل الطرفان على تسهيل تجارة الترانزيت وإعادة التصدير ويتعهدان بتقديم كافة التسهيلات والضمانات والامتيازات التي يقدمها أي منهما لطرف ثالث في هذا المجال.

#### المادة السادسة عشرة

يشجع الطرفان مشاركة مؤسسات وشركات بلديهما في المعارض الدولية التي تقام في البلد الآخر، وايضا إقامة معارض مؤلفة لمنتجات كل من الطرفين في البلد الآخر، وكذا نشاط الاساييع التجارية، ويقدم كل منهما المساعدة اللازمة لتحقيق ما سبق طبقاً للقوانين والانظمة المطبقة لديهما.

#### المادة السابعة عشرة

يوفر الطرفان الحماية الكافية واللغالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية بما في ذلك تسجيل الاختراعات والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وكذلك حماية الأعمال الأدبية والفنية والبرمجيات طبقاً للقوانين والانظمة المطبقة لديهما، وفي إطار ما يلتزم به الطرفان مع منظمة التجارة العالمية.

#### الفصل الثالث

#### الأشراق على التنفيذ

#### المادة الثامنة عشرة

- ١- لأغراض متابعة تنفيذ احكام هذه الاتفاقية ومعالجة المشاكل التي تثار أثناء التنفيذ تنشأ " لجنة تجارية مشتركة دائمة " برئاسة الوزيرين المختصين بالتجارة الخارجية في البلدين وضوية ممثلي الوزارات والجهات المعنية في كل منهما.
- ٢- تقوم اللجنة التجارية المشتركة الدائمة باصدار قراراتها وتوصياتها بشأن المسائل المعروضة عليها وذلك بالتفاهي الطرفين.

- ٣- تجتمع اللجنة التجارية المشتركة الدائمة على الأقل مرة واحدة سنوياً وتتم الاجتماعات بالتناوب في عاصمتي الدولتين. كما يكون لكل طرف الحق في طلب عقد اجتماع تلك اللجنة، كلما دعت الحاجة الى ذلك.
- ٤- يحق لرئيسي اللجنة التجارية المشتركة تشكيل لجان فرعية متخصصة للبحث في المنازعات التي تثار نتيجة تطبيق احكام هذه الاتفاقية خاصة تلك المتعلقة بمنشأ السلع وذلك للتحقق وعلاج الشكاوي واقتراح الاجراءات اللازمة لمواجهتها وعدم تكرارها وتطبق في هذا الشأن القواعد الواردة بالمادة ( ٨ ) من بروتوكول قواعد المنشأ الملحق بهذه الاتفاقية، وذلك مع عدم الاعلال بالقوانين واللوائح السارية في كل من البلدين وعلى ان يخطر كل طرف الطرف الآخر بتلك الاجراءات في حينه.

#### الفصل الرابع

#### تسوية المنازعات

#### المادة التاسعة عشرة

تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على اللجنة التجارية المشتركة الدائمة المشكلة وفقاً للمادة (الثامنة عشرة) من هذه الاتفاقية لمتابعة التنفيذ وذلك لبيت فيها، او اقتراح آية تسويتها.

#### الفصل الخامس

#### احكام ختامية

#### المادة العشرون

- ١- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد شهر من تاريخ تبادل وثائق الاخطار بتمام الاجراءات القانونية في البلدين.
- ٢- وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في انتهاء العمل بها قبل تسعة اشهر من تاريخ الانتهاء المطلوب.
- ٣- وبدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ تُلغى كافة الاتفاقيات التجارية الثنائية السابقة بين الطرفين المتعاقدين.

هكذا من الأصل

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في مدينة عمان يوم الأربعاء  
الموافق ١٩٩٦/٥/٨ ميلادية من اصلين لكل منهما ذات الحجية القانونية .

عن حكومة	عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية	جمهورية مصر العربية
المهندس علي ابو الراغب	الدكتور احمد جويلي
وزير الصناعة والتجارة	وزير التجارة والتموين

## المادة (١)

البرنامج الزمني لاعتفاء الجمركي على  
السلم والمنتجات المتبادلة بين الدولتين

نسبة الاعتفاء الجمركي	البرنامج الزمني
٪١٠	العام الاول اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١
٪٢٠	العام الثاني اعتباراً من ١٩٩٧/٧/١
٪٣٠	العام الثالث اعتباراً من ١٩٩٨/٧/١
٪٤٠	العام الرابع اعتباراً من ١٩٩٩/٧/١
٪٥٠	العام الخامس اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١
٪٦٠	العام السادس اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١
٪٧٠	العام السابع اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١
٪٨٠	العام الثامن اعتباراً من ٢٠٠٣/٧/١
٪٩٠	العام التاسع اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١
٪١٠٠	العام العاشر اعتباراً من ٢٠٠٥/٧/١

وتحتسب نسبة الاعتفاء المقررة عالية من الرسم الجمركي والرسوم والضرائب الاخرى ذات الامر  
المماثل السارية في الدولتين طبقاً لاحكام المادة (الثالثة) من هذه الاتفاقية .

هكذا من الأصل

مرفق رقم (2)  
قائمة السلع المستثناة

لا تسري الاعفاءات على السلع والمنتجات التالية:

م	اسم الصنف	البند الجمركي H.S
1-	بندورة محضرة او محفوظة	2002.90
2-	المشروبات والسوائل الكحولية	من 2203 لغاية 2208
3-	التبغ وابدال التبغ المصنعة	الفصل 24
4-	الرخام والجرايت	251612 ، 251611 ، 2515
5-	مصنوعات من الزخاتم والنجراتيت	680221 ، 680223 ، 680291 ، 680293
6-	نسج (الاقمشة)	5007 ، من 5111 لغاية 5113 من 5208 لغاية 5212 من 5309 لغاية 5311 5408 ، 5407 من 5512 لغاية 5516 ، 5601 ، 5602 الفصل 58 الفصل 59 الفصل 60 الفصل 65

7-	اصناف اخرى جاهزه من مواد نسجية (البطانيات والقوط)	الفصل 63
8-	الالبسة الجاهزة النسجية	الفصل 61 والفصل 62 والفصل 65
9-	المجاد وغطية ارضيات اخر	الفصل 57
10-	الالبسة الجلدية	4303 ، 4203
11-	الاحذية	الفصل 64
12-	العصائر الطبيعية ومركزاتها	2009
13-	السيارات والباصات والشاحنات والدراجات نارية وقطع الثيار	من 8702 لغاية 8709 8712 ، 8714 ، 8716 ، 8711
14-	الزجاج ومصنوعاته	الفصل 70
15-	مواسير وانايب واشكال خاصة (بروفيلات) مجوفة اخر (غير ملحومة او الملحومة او المبرشمة او المغلفة بطريقة مماثلة) من حديد او صلب	7306 ، 7305 ، 7304
16-	انايب ومواسير وخرطوم من اللدائن GRP - PVC	من 3917
17-	المواسير الاسبتوس	6811.30
18-	مواسير خرسانية مسلحة وغير مسلحة	6810.20
19-	مواسير وانايب خزفية	6906
20-	اغشية جدران وورق الحائط	5905 ، 4814 ، 3918

مخزن الدول



السلع الهندسية:	
21- موافد ومداقيء وافران طبخ .. الخ	7321
22- اجهزة اشعاع حراري للتدفئة المركزية	7322
23- ادوات صحية من حديد او صلب	7324
24- المحركات بأنواعها واجزاؤها	من 8407 لغاية 8409 ، 8412
25- مضخات للسوائل ... الخ	8413
26- آلات تكييف هواء ... الخ	8415
27- ثلاجات ومجمدات ومراوح تبريد لتكييف الهواء	841459 ، 8418
28- اجهزة تكييف ملابس للاستعمال المنزلي	8421.12
29- اجهزة لغسيل الاواني واجزاؤها	8422.11 ، 8422901
30- آلات غسيل منزلية	8450
31- آلات غسيل وتنظيف وعصر ... الخ	8451
32- آلات خياطة منزلية	8452.10
33- اصناف صناعة الحفريات للاستعمال المنزلي	8481
34- المحركات والمولدات الكهربائية ... الخ والاجزاء	من 8501 لغاية 8503
35- محولات كهربائية ... الخ	8504

36- مدخوات كهربائية ... الخ	8507
37- خلايا مجمعة خلايا مولدة للكهرباء	8506
38- اجهزة الية كهربائية للاستعمال المنزلي	8509
39- اجهزة كهربائية للتسخين الفوري للمياه	8516
40- اجهزة كهربائية لفصل وقطع التيار ... الخ	من 8535 لغاية 8538
41- مصابيح والنايب كهربائية	8539
42- عازلات كهربائية	8546
43- اجهزة انارة ... الخ	9405
44- اجهزة انقضاء الحريق وان كانت مباداة	8424.10
45- راديترات سيارات	870891
46- كوابل واسلاك كهرباء .... الخ	8544
47- سلاسل المنيوم	7616.90
48- بروفيلات المنيوم	من 7604109 ، 7604219 ، 761090

ملاحظة : في حالة وجود خلاف حول تسمية صنف ما في القائمة اعلاه يعتمد البند الجمركي.

هكذا من الأصل

مرفق رقم (٣)

## الإعفاءات الجمركية للسلع الزراعية

يسمح بتبادل الخضروات والفواكه الطازجة بين البلدين متمتعاً بالإعفاءات التدرجية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المتحوص عليها في هذه الاتفاقية فيما عدا الأصناف المحددة أدناه في المواعيد المبينة إزالتها :

أولاً : الصادرات الزراعية الأردنية إلى مصر .

السلعة	الموسم
التفاح	حزيران (يوليو) - أيلول (سبتمبر)
الأجاس كمثري	تموز - (يوليو) تشرين أول (أكتوبر)
عنب	حزيران (يوليو) - كانون أول (ديسمبر)
مشمش	أيار (مايو) - تموز (يوليو)

ثانياً : الصادرات الزراعية المصرية إلى الأردن .

السلعة	الموسم
البطاطا (بطا طس) والبصل والثوم	كانون أول (ديسمبر) / تموز (يوليو)

بروتوكول قواعد المنشأ  
الملحق باتفاقية منطقة التجارة الحرة  
بين المملكة الأردنية الهاشمية  
وجمهورية مصر العربية

أعمالاً لنص الفقرة (١) من المادة (١٠) من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة اليوم الأربعاء ١٩٩٦ / ٥ / ٨ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية ، اتفق الطرفان على مايلي :

## المادة (١)

## تعريف

لأغراض هذا البروتوكول يقصد بالمصطلحات والكلمات الواردة ثانياً مايلي :

أ - التصنيع : العملية أو سلسلة العمليات التي تخضع لها المدخلات الانتاجية لإنتاج المواد أو المنتجات أو السلع .

ب - المواد الداخلة في الانتاج : المواد الخام و/أو المواد الأولية و/أو المنتجات نصف المصنعة و/أو الوسيطة المستخدمة في إنتاج السلع .

ج - المنتج : المنتج الذي لم تصب حتى لو كان مدخلاً انتاجياً لعملية تصنيع أخرى .

د - السلة : المنتج النهائي الناشئ عن التصنيع

## المادة (٢)

## معايير المنشأ

لأغراض تطبيق هذا البروتوكول ودون الإخلال بالمادة (٣) منه تعتبر السلع والمنتجات التالية ذات منشأ وطني :

أ - المنتجات المتحصل عليها كلياً في أي من الطرفين ضمن مفهوم المادة (٤) من هذا البروتوكول .

مكتبة النهر

ب- السلع المصنعة لدى أي من الطرفين والتي يدخل في إنتاجها مدخل (مدخلات) من منشأ طرف ثالث يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة لهذه السلع عن ٤٠٪ محسوبة وفق المعادلة الواردة في أدناه شريطة أن تكون السلعة قد خضعت لعملية التاجية غير تلك التي تعتبر "عملية ثانوية" وأن هذه العملية تؤدي إلى تغيير في بند التعريف الجمركية للمواد المستخدمة من ستة أرقام في العنوان الفرعي لنظام الترقيم المنسق إلى عنوان فرعي آخر مكون من ستة أرقام.

$$\text{نسبة القيمة المضافة محلياً} = \frac{\text{قيمة مبيعات السلعة أرض المصنع} - \text{قيمة المواد الداخلة في الإنتاج من منشأ أجنبي}}{\text{قيمة مبيعات السلعة أرض المصنع}}$$

## المادة (٣)

## تراكيم المنشأ التالي

أ- على الرغم مما ورد بالمادة (٢/ب) فإن المواد الداخلة في إنتاج سلعة من منشأ أحد الطرفين وفق ما جاء بهذا البروتوكول يجب أن تعتبر وكأنها من منشأ الطرف الآخر (وليس من منشأ أجنبي) لاختيارها ضمن قيمة المواد الداخلة في الإنتاج من منشأ وطني.

ب- لنظهما لاستفادة الطرفين، يراعى أن يتم التشاور بينهما مستقبلاً لمواءمة قواعد المنشأ بينهما مع ما سوف يتم الاتفاق عليه بين كل منهما وأي من التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية وذلك بما لا يخل بالتزامات أي منهما تجاهها.

## المادة (٤)

## المنتجات المتحصل عليها كلياً

ضمن مفهوم المادة (٢/أ) فإن البند التالي تعتبر منتجات متحصل عليها كلياً في أي من الطرفين.

- الحيوانات الحية المولودة والمترباه.
- الحيوانات والأسماك المتحصل عليها بالتصيد.
- المنتجات المتحصل عليها من الحيوانات الحية.
- النباتات ومنتجاتها المحسودة أو المقطولة.
- المعادن والناصر الطبيعية وخاماتها المتحصل عليها من التربة أو المياه الإقليمية.
- النفايات الناتجة عن العمليات التصنيعية أو النفايات المنزلية التي لا يمكن استخدامها إلا لأغراض استخراج المواد الأولية.

## المادة (٥)

## العمليات الثانوية

لا تراض المادة (٢/أ) من هذا البروتوكول تعتبر أي من العمليات التالية عمليات تصنيع ثانوية يحد ذاتها.

- العمليات لضمان حفظ السلع للفايات النقل أو التخزين (التجوية أو التلميح أو إزالة الأجزاء التالفة أو مائها).
- عمليات التبنية وعمليات تقديم السلعة للبيع بالتجزئة (كالتغليف وإعادة التغليف).
- عمليات تصنيع بسيطة أخرى مثل:

- الإزالة البسيطة بالماء أو بأي مذيب آخر أو المزج والخلط البسيط لمادتين أو أكثر.
- التنظيف بما في ذلك إزالة الصدا والشموم والبهان أو غير ذلك.
- تشذيب ولص المواد الزائدة.
- الفحص، الاختبارات، الترقيم، التلميع (علامات) الفرز أو التدرج.
- التلاء أو التسيل أو التجميع.
- عملية ترتيب المنسوجات في إطار إنتاج المنسوجات كالمعلقة بالطن، التهذيب، الزخرفة البسيطة، التطريز البسيط والمتميات الأخرى المشابهة.
- العمليات العرضية للملابس والقطع المصنعة بغرض زيادة قدرتها التسويقية أو تسهيل العناية بها مثل:

الزخرفة البسيطة، التطريز البسيط، الفسيل بالحجر أو الحامض، الطباعة والصباغة، عملية التلميع، التلميع، التصق وإية عمليات أخرى مشابهة.

## المادة ٦

## اليات المنشأ

- المنتجات ذات المنشأ الوطني وفق مفهوم هذا البروتوكول والمتبادلة بين الطرفين وللايات الاستفادة من الاتفاقية يجب أن تكون مصحوبة بشهادة منشأ وطنية وفقاً للنموذج المعتمد (المرفق)، كما يجب أن تستوفي جميع حقولها.

ب- إصدار شهادة المنشأ وتصديقها.

- شهادة المنشأ للسلع ذات المنشأ الأردني تصدر عن غرفة الصناعة أو غرف التجارة ويصادق على مضمونها من قبل وزارة الصناعة والتجارة في الأردن.
- شهادة المنشأ للسلع ذات المنشأ المصري تصدر ويتم التصديق على مضمونها من قبل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بوزارة التجارة المصرية.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة



- ٣- يجب ان تتضمن شهادة المنشأ اسم وعنوان المصنع ورقم وثائق فاتورة الشحن وموقعه من قبل المصدر.
- ٤- يجب ان يبدأ نموذج شهادة المنشأ بالحرف مطبوعة او بالحرف واضحة بخط اليد ويكون وصف البضاعة في المكان المخصص لذلك من النموذج دون مجال للشطب او الاضافة.
- ٥- تصدر شهادة المنشأ عندما تكون البضاعة في بلد التصدير ويجوز في ظروف استثنائية اصدارها بعد تصدير البضاعة من مكان الاصدار وقت التصدير عندما يكون هناك خطأ او اغفال غير مقصود في الشهادة، ويجب في هذه الحالة ان تحمل الشهادة علامة خاصة تبين الظروف التي اصدرت فيها.
- ٦- الجهة التي تصادق على شهادة المنشأ والمصدرة ايضاً يجب ان يحتفظ كل منهما بنسخة منها لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ اصدارها وذلك وفقاً للقواعد المطبقة لدى كل من الجانبين .
- ٧- شهادة المنشأ سارية المفعول لمدة (اربعة اشهر) من تاريخ اصدارها في البلد المصدر وتقدم خلال هذه المدة.
- ٨- شهادة المنشأ يجب ان تقدم للسلطات الجمركية في البلد المستورد للبضاعة وقت التخليص على ان لا يكون قد مضى عليها اكثر من اربعة اشهر من تاريخ صدورها .
- ٩- في حال وقوع سرقة او ضياع او تلف في شهادة المنشأ يحق للمصدر ان يطلب من السلطات التي اصدرت هذه الشهادة اصدار نسخة اخرى حسب نموذج وفاق التصدير الموجودة لديها وفي هذه الحالة يجب ان يدون عليها بوضوح كلمة " نسخة ثانية غير اصلية " ( بدل ثالث اولاد )

## المادة (٧)

## التعاون الإداري الثاني

يجب ان تزود الجهات المعنية ( التي تصادق على الشهادات ) في الطرفين بضميمة البعض من خلال اللجنة المشار اليها بالمادة (الثامنة عشرة) من الاتفاقية بنماذج الاختتام الممدة للتصديق على شهادات المنشأ وعناوين الجهات المسؤولة عن اصدار هذه الشهادات .

## المادة (٨)

## نسبة النزاعات

في حال وجود خلافات او نزاعات ناجمة عن تطبيق هذا البروتوكول فيما يختص بقواعد المنشأ يحول هذا النزاع الى اللجنة المشار اليها بالفقرة (٤) من المادة (الثامنة عشر) من الاتفاقية وذلك للتحقق و علاج الشكاوى والتزاع الاجراءات اللازمة لمواجهتها وعدم تكرارها بما في ذلك حظر التعامل مع المصدر الذي يثبت اخلاله المتعمد بقواعد المنشأ وذلك مع عدم الاخلال بالقوانين واللوائح السارية في كل من البلدين ، على ان يتم اخطار الجانب الاخر بهذه الاجراءات في حينه .

## المادة ٩

## احكام ختامية

يعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الدولتين ويدخل حيز التنفيذ من تاريخ دخول الاتفاقية المشار اليها حيز التنفيذ .

حرر ووقع في مدينة عمان يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٦/٥/٨ ميلادية من اصلين لكل منهما ذات الحجة القانونية .

عن حكومة	عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية	جمهورية مصر العربية
المهندس علي ابو الراغب	الدكتور احمد جويلي
وزير الصناعة والتجارة	وزير التجارة والتموين

مكتبة من الكتب



## اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وحكومة جمهورية مصر العربية  
لتشجيع وحماية الاستثمارات

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين.

رغبة منهما في توسيع التعاون الاقتصادي وتعميقه لما فيه مصلحة البلدين ، وعلى وجه الخصوص في إيجاد ظروف مواتية لاستثمارات المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

واقترارا منهما بالحاجة الى حماية استثمارات مستثمرى كلا الطرفين المتعاقدين ، وإلى تحقيق تدفق الاستثمارات والمبادرات الفردية في العمل التجاري لغاية الازدهار الاقتصادي لدى كلا الطرفين المتعاقدين،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (١)  
تعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية:

١- تعنى كلمة "استثمارات" كل نوع من انواع الاصول المستثمرة وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر:

أ- الاموال المنقولة وغير المنقولة وغيرها من حقوق الملكية كالهوئات العقارية والحيازية والكفالات.

ب- اسهم الشركات وسنداتها والاوراق المالية والحصص في ملكية الشركات.

ج- الحق في مبلغ نقدي أو الحق في أي التزام يعمل ذي قيمة مالية.

د- حقوق الملكية الصناعية والفكرية وتشمل الحقوق المتعلقة بالنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية وعمليات التصنيع التقنى والمعرفة الحرفية والسمة التجارية.

هـ- امتيازات الاعمال التجارية الممنوحة بقانون أو عقد، وتشمل امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية أو تميمتها أو استخراجها أو استغلالها.

٢- تعنى كلمة "مردودات" المبالغ التي تجنى من استثمار وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر الأرباح والفوائد والربح وحصص أرباح الأسهم والعوائد والأتعاب.

٣- تعنى كلمة "مستثمر":

أ- أي شخص طبيعي يحمل جنسية طرف متعاقد أو إقامة دائمة فيه وفق قوانينه،

ب- أو أية شركة ذات شخصية اعتبارية أو مشاركة أو اتحاد شركات أو منظمة أو جمعية أو مشروع مؤسس أو منشأ وفق القوانين المعمول بها لدى طرف متعاقد.

٤- تعنى كلمة "إقليم":

أراضى أي من الطرفين المتعاقدين ويشمل ذلك المنطقة الاقتصادية التي يتمتع الطرف المتعاقد منفردا بالولاية عليها، بما في ذلك قاع البحر وما تحت سطح الأرض ، مما يمارس ذلك الطرف المتعاقد عليها حقوق سيادة أو سلطة بموجب القانون الدولي.

٥- تعنى عبارة "عملة قابلة للاستعمال الحر":

دولار الولايات المتحدة أو الجنيه الاسترليني أو المارك الألماني أو الفرنك الفرنسي أو الين الياباني أو أية عملة أخرى شائعة الاستعمال للوفاء النقدي في المعاملات الدولية وشائعة التداول في اسواق الصرف الرئيسية الدولية.

٦-١- تعنى كلمة "استثمارات" المشار إليها في الفقرة (١) على سبيل الحصر جميع الاستثمارات التي تجرى وفق قوانين الطرفين المتعاقدين وأنظمتها وسياساتها الوطنية.

هكذا من الظاهر

ب- أى تغير فى شكل الاموال المستثمرة لا يؤثر فى تصنيفها كاستثمارات شريطة  
الا يخالف هذا التغير الموافقة الممنوحة (ان وجدت) على سبب الأموال  
المستثمرة أصلا.

#### المادة (٢) تشجيع وحماية الاستثمارات

١- يشجع كل من الطرفين المتعاقدين وييسر ظروفها مواتية للمستثمرين من الطرفين  
المتعاقدين الآخر لاستثمار رؤوس الاموال فى اقليمه ويقبل مثل هذه الاستثمارات  
وفق قوانينه وانظمته وسياساته الوطنية.

٢- تعامل استثمارات المستثمرين من أى من الطرفين المتعاقدين فى جميع الاوقات  
معاملة منصفة وتتمتع بحماية وامان كاملين وكافيين فى اقليم الطرف المتعاقد الآخر.

#### المادة (٣) احكام الدولة الاكثر رعاية

١- تحظى استثمارات المستثمرين من أى من الطرفين المتعاقدين فى اقليم الطرف  
المتعاقدين الآخر بمعاملة عادلة ومنصفة ولا تقل فى افضليتها عن تلك الممنوحة  
لاستثمارات مستثمرين من أية دولة ثالثة.

٢- المستثمرون من طرف متعاقد والذين تصاب استثماراتهم فى اقليم الطرف المتعاقد  
الآخر بخسائر ناجمة عن الحرب أو أى نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ  
على المستوى القومى أو تمرد أو عصيان أو اضطرابات أو أحداث شبيهة أخرى فى  
إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، يجب أن يمنحهم هذا الطرف المتعاقد معاملة فيما  
يختص باعادة الاوضاع الى ما كانت عليه ، أو رد الخسائر أو التعويض أو أية تسوية  
أخرى لا تقل فى رعايتها عن المعاملة التى يمنحها ذلك الطرف المتعاقد  
للمستثمرين التابعين له أو للمستثمرين التابعين لأية دولة ثالثة أيهما تكون أكثر رعاية  
وتكون المدفوعات الناتجة حرة التحويل.

٣- إن معاملة الدولة الاكثر رعاية يجب ألا تقصر بحيث تلزم طرفا متعاقد بأن يمنح  
المستثمرين والاستثمارات التابعة للطرف المتعاقد الآخر الميزات الناتجة عن أي  
الحاد جمركى أو اقتصادى قائم حاليا أو سينشأ مستقبلا ، أو عن منطقة تجارة حرة أو  
مؤسسة اقتصادية اقليمية يكون ، أو قد يصبح أى من الطرفين المتعاقدين عضوا فيها  
، ولا يجب ان تعلق تلك المعاملة ، بأية ميزة يولها أى من الطرفين المتعاقدين  
لمستثمرين من بلد ثالث بموجب اتفاقية حصول الازدواج الضريبى أو اتفاقيات  
أخرى على أساس متبادل بشأن أمور الضرائب.

#### المادة (٤) نزع الملكية

لا يجوز لأى من الطرفين المتعاقدين اتخاذ اجراءات لنزع الملكية أو التأميم ضد  
استثمارات أى مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر ، الا تحت الظروف التالية:

١- ان تكون هذه الاجراءات متخذة لغاية مشروعة ووفق تطبيق صحيح للقانون.

٢- ان تكون هذه الاجراءات غير متحيزة.

٣- ان تكون هذه الاجراءات مقرونة بمخصصات لدفع تعويض عاجل وفعال ، على أن  
تكون قيمة التعويض مساوية لقيمة الاستثمارات السالدة فى السوق وقت الاعلان عن  
اتخاذ قرار نزع الملكية وعلى ان تكون التعويضات قابلة للتحويل بحرية وبعملة قابلة  
للاستعمال الحر لدى الطرف المتعاقد ، وأى تأخير فى دفع التعويض تحسب له  
فائدة مناسبة بسعر معقول تجاريا أو وفق اتفاق بين الطرفين أو وفق احكام القانون.

#### المادة (٥) التحويل الحر

١- يسمح كل من الطرفين المتعاقدين حسب إتقائهم والى السياسات الوطنية  
المعمول بها لديه ، ودون تأخير لا مبرر له ، بتحويل ما يلى بأية عملة قابلة  
للاستعمال الحر:

أ- الأرباح الصافية وأرباح الأسهم ، والعوائد ، والمساعدات الفنية ، والائتمار الفنية  
والفائدة وغير ذلك من الدخل الجارى الناتج عن استثمارات مستثمرى الطرف  
المتعاقدين الآخر.

ب- مردودات البيع أو التصفية الجزئية أو الكلية لأى استثمار تابع لمستثمرى الطرف  
المتعاقدين الآخر.

ج- الاموال المخصصة لسداد الديون والقروض المقدمة من مستثمرين من طرف متعاقد  
الى مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر مما اعتبره الطرفان استثمارا.

د- دخول ومكتسبات مواطنى أى من الطرفين المتعاقدين المستخدمين والمسموح لهم  
بالعمل فيما يتصل باستثمار فى اقليم الطرف المتعاقد الآخر.

هكذا فى الأصل



٢- تكون أسعار صرف العملة المطبقة على التحويلات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة هي نفس أسعار صرف العملة السائدة في وقت التحويل وحسب أسعار الصرف التي يحددها صندوق النقد الدولي وذلك في حالة تعدد أسعار الصرف في الدولة المضيفة.

٣- يتعهد الطرف المتعاقد الذي وظفت الاستثمارات في أراضيها بمعاملة التحويلات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة معاملة مماثلة في أفضليتها للمعاملة التي يمنحها للتحويلات الناتجة عن استثمارات مستثمرين من أي بلد ثالث.

## المادة (١)

## تسوية الخلافات بين المستثمر والدولة المضيفة

١- يقبل كل من الطرفين المتعاقدين عرض كل خلاف له صيغة قانونية ينشأ بينه وبين أحد رعايا الطرف المتعاقد الآخر بخصوص استثمار مقام على اقلية على المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات قصد تسويته عن طريق التوفيق أو التحكيم وذلك طبقاً للاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التي تنشأ بين الدول ورعايا دول أخرى والمعروفة بالتوفيق بواشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥.

٢- يمكن لرعايا أحد الطرفين المتعاقدين عرض، على السلطات القضائية المحلية للطرف المتعاقد الآخر المضيف للاستثمار، كل خلاف له صيغة قانونية ينشأ بينهم وبين الطرف المتعاقد الآخر بخصوص الاستثمار المقام على اقليم هذا الطرف المتعاقد.

٣- إذا اختار أحد رعايا أي من الطرفين المتعاقدين رفع الدعوى أمام إحدى الجهتين المنصوص عليهما بالفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة تعدر عليه بعد ذلك رفعها أمام الجهة الأخرى.

## المادة (٧)

## تسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين

١- في حالة نشوء أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تحاول حكومتا الطرفين المتعاقدين تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات.

٢- إذا تعدر تسوية الخلاف وفقاً للبند (١) أعلاه خلال ستة أشهر من تاريخ بدء المفاوضات يتم عرض الخلاف بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم خاصة.

٣- تكون هيئة التحكيم بصفة خاصة بأن يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكماً واحداً ويختار المحكمان أحد رعايا دولة ثالثة رئيساً لهيئة التحكيم. ويتم تعيين المحكمين خلال ثلاثة أشهر والرئيس في مدة أقصاها خمسة أشهر ابتداءً من تاريخ استلام إعلان التحكيم.

٤- إذا تعدر تشكيل أعضاء الهيئة التحكيمية خلال المدد المنصوص عليها، وفي غياب أي اتفاق آخر، يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة. إلا إذا كان حاضراً لجنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو تعدر عليه القيام بهذه المهمة لأي سبب آخر، فيمكن لنائب رئيس محكمة العدل الدولية والذي لا يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين أن يقوم بالتعيينات اللازمة.

٥- تصدر هيئة التحكيم قراراتها على أساس احترام القانون واحكام هذه الاتفاقية وكذلك مبادئ القانون الدولي.

٦- تحدد هيئة التحكيم بنفسها الاجراءات الخاصة بها وتتخذ الهيئة قراراتها بأغلبية الاصوات وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين.

٧- يتحمل كل طرف متعاقد المصاريف المتعلقة بالمحكم الذي يعينه وكذلك المتعلقة بتمثيله وتقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي المصاريف المتعلقة بالرئيس وكذلك المصاريف الأخرى.

## المادة (٨)

## انتقال الحقوق

إذا دفع أحد الطرفين المتعاقدين مبلغاً لأي من مستثمريه بموجب ضمان منحه له في شأن استثمار، فعلى الطرف المتعاقد الآخر، وبدون إخلال بحقوق الطرف المتعاقد الأول بموجب المادة (٦)، أن يعترف بتحويل أي حق أو ملكية للمستثمر أو الشركة المستثمرة إلى الطرف المتعاقد الأول وبخضوع الطرف المتعاقد الأول محل المواطن أو الشركة في الحق أو الملكية.

## المادة (٩)

## مجال التطبيق على الاستثمارات

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات القائمة التي وظفها أو يوظفها مستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفق تشريعاته وقوانينه وانظمتها قبل سريان هذه الاتفاقية. بيد أن هذه الاتفاقية لا تسري على الخلافات التي تكون قد نشأت قبل سريان مفعولها.

المادة (١٠)  
العمل بالاتفاقية ومدتها وانهاؤها

١- تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ الاشعار الأخير الدال على استيفاء كلا الطرفين المتعاقدين لمتطلباتها الدستورية اللازمة لنفاذ هذه الاتفاقية.

٢- تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتجدد تلقائيا لمدد أخرى مماثلة ما لم يتم إنهاؤها وفقا للفقرة (٣) من هذه المادة.

٣- لأي من الطرفين المتعاقدين الحق في إنهاء هذه الاتفاقية في نهاية مدتها أو في أي وقت بعد انقضاء مدة السنوات العشر الأولى وذلك بإشعار خطي يقدمه إلى الطرف المتعاقد الآخر قبل سنة من تاريخ الانتهاء المقصود.

٤- في خصوص الاستثمارات التي سبقت في إقامتها أو في الحصول عليها تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، تبقى جميع أحكام المواد الأخرى من هذه الاتفاقية سارية المفعول مدة عشر سنوات من تاريخ الانتهاء.

والثبات لذلك قام الموقعان أدناه المفوضان حسب الأصول كل عن حكومته بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية في عمان بتاريخ ٨/مايو (ايار) ١٩٩٦

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

الدكتور لؤي عبدالمنعم التطاوي

وزير الاقتصاد والتعاون الدولي

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس علي ابوالراغب

وزير الصناعة والتجارة

## الاتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية مصر العربية

بشأن تجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة  
للضرائب على الدخل ورأس المال .

\*\*\*\*\*

رغبة في عقد اتفاقية لتجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال - تم الاتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية على ما يلي :-

## المادة ( ١ )

النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما.

محكمة العدل

## المادة ( ٢ )

## الضرائب التي نتناولها الإتفاقيه

١. تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل التي تفرضها الدولة المتعاقدة او اقسامها السياسية او سلطاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة جبايتها.
٢. تعتبر ضرائب مفروضة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل او على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب على المكاسب المتحققة من التصرف في الملكية المنقولة والعقارية. والضرائب على مجموع الاجور والمرتبات التي تدفعها المشروعات .
٣. الضرائب الحالية التي تطبق عليها الاتفاقية هي على الاخص :
  - أ- بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية :
    ١. ضريبة الدخل .
    ٢. ضريبة التوزيع .
    ٣. ضريبة الخدمات الاجتماعية المفروضة تبعا لضريبة الدخل .
  - ب- بالنسبة لجمهورية مصر العربية :
    ١. الضريبة العقارية (وتشمل ضريبة الاطيان والضريبة على العقارات المبنية )
    ٢. الضريبة الموحدة على دخل الاشخاص الطبيعيين المفروضة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .
    ٣. الضريبة على ارباح شركات الاموال .
    ٤. رسم تنمية الموارد المالية للدولة الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته.
    ٥. الضرائب الاضافية المفروضة بنسبة مئوية من الضرائب المبينة بهاليه او المفروضة بطرق أخرى.

(ويشار اليها فيما بعد بالضريبة المصرية)

٤. تسري احكام هذه الاتفاقية ايضا على اية ضرائب مماثلة او مشابهة تفرض من تاريخ توقيع الاتفاقية اضافة الى الضرائب الحالية او بدلا منها وتقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين باخطار كل منهما بأية تغيرات جوهرية تطرأ على قوانين الضرائب فيهما.

## المادة ( ٣ )

## تعريفات عامة

١. لاغراض هذه الاتفاقية ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :
  - أ- يقصد بتعبير "الاردن" المملكة الاردنية الهاشمية وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يقصد به:
    - اراضي المملكة الاردنية الهاشمية .
    - المياه الإقليمية الاردنية بما في ذلك قاع البحر .
    - جميع المناطق الاخرى الممتدة خارج المياه الإقليمية الاردنية حيث تمارس عليها الاردن حق السيادة طبقا للقوانين الدولية والقوانين الاردنية لغايات اكتشاف واستخراج واستغلال واستثمار المصادر الطبيعية سواء أكانت حية او غير حية وكافة الحقوق الاخرى التي تتواجد في المياه والارض وتحت قاع البحر .
  - ويقصد بتعبير "مصر" جمهورية مصر العربية وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يقصد به:
    - القواب الوطني .
    - البحر الاقليمي .

مكتبة الأهل

المنطقة فيما وراء البحر الاقليمي والملاصقة له التي تمارس عليها مصر حقوق السيادة طبقا للقانون الدولي بقصد استكشاف واستغلال والحفاظ على الموارد الطبيعية وتديرها سواء أكانت كائنات حية أو غير حية التي توجد في المياه التي تعلو قاع البحر أو في أسفل هذا القاع وباطنه وكذلك الأنشطة الأخرى المتعلقة بالاستغلال الاقتصادي للمنطقة واستكشافها وكافة الحقوق الأخرى.

- الجرف القاري،

ب- يقصد بلفظ "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" الاردن أو مصر حسبما يقتضيه مدلول النص.

ج- يقصد بلفظ "شخص" الافراد والشركات وجميع الهيئات الأخرى التي تعامل كوحدات خاضعة للضريبة طبقا لقوانين الضرائب المعمول بها في أي من الدولتين المتعاقدين.

د- يقصد بلفظ "شركة" أية هيئة ذات شخصية اعتبارية أو اية وحدة تعامل من الناحية الضريبية على أنها ذات شخصية اعتبارية.

هـ- يقصد بعبارة "مشروع إحدى الدولتين" و "مشروع الدولة الأخرى" على التوالي مشروع يديره شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين ومشروع يديره شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

و- يقصد بلفظ "ضريبة" الضريبة الأردنية أو الضريبة المصرية حسبما يقتضيه النص.

ز- يقصد بعبارة "النقل الدولي" أي عمليات نقل تقوم بها السفن أو الطائرات التابعة لمشروع يتخذ مركز ادارته الفعلية في دولة متعاقدة فيما عدا عمليات النقل التي تقوم بها السفن أو الطائرات بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط.

ح- يقصد بعبارة السلطة المختصة:

- وزير المالية أو من يمثله قانونا بالنسبة للأردن.

- وزير المالية أو من يمثله قانونا بالنسبة لمصر.

ط- يقصد بلفظ "مواطن":

- أي فرد يتمتع بحسبة الدولة المتعاقدة.

- أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو شركة تعتبر كذلك طبقا للقانون الساري في الدولة المتعاقدة.

٢. عند تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بمعرفة دولة متعاقدة يقصد بأي لفظ لم يرد له تعريف في هذه الاتفاقية المعنى المقرر له في القانون المعمول به في تلك الدولة المتعاقدة بشأن الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية وذلك ما لم يقض النص بخلاف ذلك.

#### المادة (٤)

#### المقيم

١. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يعتبر مقيما طبقا لقوانين تلك الدولة لأغراض فرض الضريبة فيها.

٢. في حالة ما إذا كان شخص يعتبر وفقا لأحكام الفقرة (١) مقيما بكلتا الدولتين المتعاقدين فإن حالته هذه تعالج كالآتي:

أ- يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه ، فإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقدين فإنه يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مصالحه الرئيسية.

هكذا من الأصل



- ب- في حالة عدم إمكان تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مصالحه الرئيسية أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي فيها محل اقامته المعتاد.
- ج- إذا كان له محل إقامة معتاد في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو إذا لم يكن له محل إقامة معتاد في أي منهما فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها.
- د- إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لا يحمل جنسية أي منهما تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بإيجاد حل للمسألة باتفاق مشترك.
٣. في حالة ما إذا كان هناك بمقتضى أحكام الفقرة (١) شخص آخر من غير الأشخاص الطبيعيين مقيما بكل من الدولتين المتعاقبتين فإن اقامته تتحدد كالآتي:
- أ - سوف يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها.
- ب- فإذا لم يكن يحمل جنسية أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز إدارته الفعلية.
٤. في حالة ما إذا كان هناك بمقتضى أحكام الفقرة (١) شخص آخر بخلاف الأفراد أو الشركات مقيما بكلتا الدولتين المتعاقبتين فإن السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تقوم بوضع حل للمسألة باتفاق مشترك يحدد طريقة تطبيق الاتفاقية على مثل هذا الشخص.

## المنشأة الدائمة

١. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة "المنشأة الدائمة" المكان الثابت الذي يزاول فيه المشروع كل نشاطه أو بعضه.
٢. تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" على وجه الخصوص ما يلي:
- أ - محل الإدارة.
- ب - الفرع.
- ج - الأماكن المستعملة كمنازل للبيع.
- د - المكاتب.
- هـ - المصانع.
- و - الورشة.
- ز - المنجم أو الحجر أو حقل البترول أو الغاز أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.
- ح - المزرعة أو الغراس.
- ط - موقع البناء أو الانشاء أو مشروع التجميع أو مشروع التجهيزات الذي يوجد لمدة تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال فترة اثني عشر شهرا.
- ي - تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين أو أفراد آخرين إذا استمرت تلك الأنشطة لمدة تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال فترة اثني عشر شهرا.
٣. لا تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" ما يلي:
- أ - الانتفاع بالتسهيلات الخاصة لغرض تخزين السلع أو البضائع المملوكة للمشروع أو الاحتفاظ بها لغرض العرض فقط.

ب- الاحتفاظ بالسلع أو البضائع المملوكة للمشروع لغرض تشغيلها لحسابه فقط بمعرفة مشروع آخر.

ج- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل يباشر شراء السلع أو البضائع أو تجميع المعلومات للمشروع.

د- الاحتفاظ بمكان ثابت يباشر إعطاء معلومات أو القيام بأبحاث علمية أو أوجه نشاط مماثل ذات صفة تمهيدية أو مساعدة للمشروع.

هـ- الاحتفاظ بمكان ثابت يباشر فقط القيام بأي عمل ذي صفة تمهيدية أو مساعدة للمشروع.

و- الاحتفاظ بمكان ثابت يزاول به فقط أي مجموعة من الأنشطة المشار إليها في الفقرات الفرعية السابقة من "أ" إلى "هـ" بشرط أن يكون النشاط الاجمالي للمكان الثابت والناجم عن مجموع هذه الأنشطة ذا صفة تمهيدية أو مساعدة.

٤. يعتبر منشأة دائمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين الشخص الذي يعمل في تلك الدولة المتعاقدة نيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت له سلطة إبرام العقود نيابة عن المشروع واعتاد مباشرة هذه السلطة.

٥. استثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة فإن مشروع التأمين التابع لدولة متعاقدة فيما عدا ما يتعلق بإعادة التأمين - يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما قام المشروع بتحصيل أقساط التأمين في إقليم هذه الدولة الأخرى أو قام بتأمين مخاطر واقعة فيها وذلك من خلال شخص لا يكون وكيلا ذا صفة مستقلة.

٦. أن مجرد كون شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين مسيطرة على أو تحت سيطرة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاوّل نشاطها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء عن طريق منشأة دائمة أو بأي طريقة أخرى) لا يجعل في حد ذاته أيًا من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

#### المادة (٦)

#### الدخل الناتج عن الأموال العقارية

١. يخضع الدخل الناتج عن أموال عقارية (كما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها تلك الأموال.

٢. تعرف عبارة "الأموال العقارية" طبقا لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها تلك الأموال، وتشمل هذه العبارة على أي حال الأموال الملحقّة بالأموال العقارية والمأشبه والمعدات الزراعية المستعملة في الزراعة والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي وحق الانتفاع بالأموال العقارية والحق في مبالغ متغيرة أو ثابتة مقابل استغلال أو حق استغلال للموارد المعدنية أو غيرها من الموارد الطبيعية الأخرى. ولا تعتبر السفن والطائرات من الأموال العقارية.

٣. تطبق أحكام الفقرة (١) كذلك على الدخل المستمد من الاستعمال المباشر للأموال العقارية أو تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر.

٤. تطبق أحكام الفقرتين (١) و(٣) كذلك على الدخل الناتج من الأموال العقارية المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الأموال العقارية المستعملة لأداء خدمات مهنية.

هكذا في الدخل

## المادة (٧)

## الأرباح التجارية والصناعية

١. الأرباح التي يحققها مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين تخضع للضريبة في الدولة التي يوجد فيها المشروع فقط. ما لم يكن المشروع يزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة كائنة فيها. فإذا كان المشروع يزاول نشاطا على النحو السابق فإن أرباح المشروع تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن في حدود ما يخص تلك المنشأة من الأرباح فقط.
٢. إذا كان مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين يزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة كائنة فيها فتحدد في كل من الدولتين المتعاقدين الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة على أساس الأرباح التي كانت تحققها المنشأة الدائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لو كانت مشروعاً مستقلاً يزاول نفس النشاط أو نشاطاً مماثلاً في نفس الظروف أو في ظروف مماثلة ويتعامل بصفة مستقلة تماماً عن المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
٣. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة تخصم المصاريف الحقيقية الخاصة بالمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الإدارية العامة التي اتفقت سواء في الدولة الكائنة بها للمنشأة الدائمة أو في غيرها.
٤. لا يعتبر أن منشأة دائمة قد حققت أرباحاً مجرد أن هذه المنشأة الدائمة قد اشترت سلعا أو بضائع للمشروع.
٥. إذا كان العرف يجري في إحدى الدولتين المتعاقدين على تحديد الأرباح الخاصة بمنشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على أجزائه المختلفة فإن أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضرائب على أساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف. على أن طريقة التقسيم النسبي يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المبينة في هذه المادة.

٦. لأغراض الفقرات السابقة من هذه المادة فإن الأرباح التي تسبب إلى المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنة بعد أخرى ما لم يكن هناك سبب سليم وكاف لعمل خلاف ذلك.
٧. إذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على انفراد مواد أخرى في هذه الاتفاقية فإن أحكام هذه المادة لا تغل بأحكام تلك المواد.

## المادة (٨)

## النقل البحري والجوي

١. تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي للضرائب في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.
٢. في حالة وجود مركز الإدارة الفعلي لمشروع تشغيل السفن على ظهر الباخرة فيعتبر وجود هذا المركز في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها الميناء الأصلي للسفينة وإذا لم يوجد مثل هذا الميناء فيعتبر في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها من يقوم بتشغيل السفينة.
٣. تسري أحكام الفقرة (١) بالمثل على الأرباح الناتجة من الاشتراك في اتحاد أو مشروع مشترك أو في وكالة عالمية لعملية تشغيل السفن أو الطائرات.

## المادة (٩)

## المشروعات المشتركة ذات الشروط الخاصة

١. - أ - إذا ساهم مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقدين بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو
- ب - إذا ساهم نفس الأشخاص بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقدين ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.

هكذا من الأصل

وإذا وضعت أو فرضت في أي من الحالتين المذكورتين شروط بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي يمكن أن تقوم بين مشروعين مستقلين فإن أية أرباح كان يمكن أن يحققها أحد المشروعين ولكنه لم يحققها بسبب قيام هذه الشروط ، يجوز ضمها إلى أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

٢. إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين والخاضعة للضريبة في تلك الدولة تتضمن أرباحاً داخلية ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وتخضع تبعاً لذلك للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، وكانت الأرباح الداخلية ضمن أرباح ذلك المشروع تعتبر أرباحاً تحقق للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً وكانت الظروف القائمة بين هذين المشروعين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعين مستقلين ، ففي هذه الحالة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تجري التعديل المناسب للضريبة التي استحققت فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء هذا التعديل فإنه يتعين أعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

٣. لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين تغيير الأرباح الخاصة بالمشروع في الأحوال المشار إليها في الفقرة (١) بعد انتهاء مدة التقادم المنصوص عليها في قوانينها الوطنية.

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (٣،٢) في حالة التهرب الضريبي .

#### المادة ( ١٠ )

#### أرباح الأسهم

١. أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٢. ومع ذلك فإن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها الشركة الدافعة لهذه الأرباح طبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستلم هو المالك

المستفيد من أرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة لا يجوز أن تزيد على ( ١٥ ٪ ) من المبلغ الإجمالي للتوزيعات ولن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم.

٣. في هذه المادة يقصد بعبارة أرباح الأسهم الدخل المستمد من الأسهم أو أسهم التمتع أو حقوق التمتع أو أسهم التعلين أو حصص التأسيس أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بديون أو الاشتراك في الأرباح وكذلك الدخل الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتباره دخلاً مستمداً من الأسهم طبقاً لقوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم بها الشركة الموزعة للأرباح.

٤. لا تسري أحكام الفقرة (٢) إذا كان المالك المستفيد من الأرباح والمقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين يباشر نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم بها الشركة الدافعة للأرباح من خلال منشأة دائمة موجودة بها أو تؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها ، وأن تكون ملكية الأسهم المدفوع بسببها التوزيعات مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت ، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال.

٥. إذا كانت شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تستمد الأرباح أو الدخل من الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنه لا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة بواسطة الشركة إلا إذا كانت مثل هذه الأرباح الموزعة قد دفعت لمقيم في تلك الدولة الأخرى أو إذا كانت ملكية الأسهم المدفوع بسببها التوزيعات مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مركز ثابت موجود في تلك الدولة الأخرى ، أو أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تمثل كلها أو بعضها الأرباح أو الدخل الناشئ من تلك الدولة الأخرى.

هكذا من الدخل



## المادة ( ١١ )

## الفوائد

١. الفوائد التي تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تدفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. ومع ذلك فإن هذه الفوائد تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها طبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد للفوائد فإن الضريبة التي تفرض يجب ألا تزيد على (١٥٪) من إجمالي مبلغ الفوائد .
٣. يقصد بلفظ " الأثر " في هذه المادة الدخل الناتج من سندات المديونية إما كان نوعها سواء كانت مضمونة برهن أم لم تكن وسواء كانت تمتع حق المشاركة في الأرباح ، أو لم تكن وخاصة الدخل المستمد من السندات الحكومية أو الدخل الناتج من الإذونات أو السندات بما في ذلك المكافآت والحوافز المتعلقة بمثل هذه الإذونات أو السندات.
٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (٢،١) إذا كان المالك المستفيد للفوائد مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقبتين ويأخر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ بها الفوائد ، أما نشاطاً تجارياً أو صناعياً من خلال منشأة دائمة توجد بها أو يباشر في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وإن يكون سند المديونية الذي تنشأ عنه الفوائد مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. وفي مثل هذه الأحوال تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الحال.
٥. تعتبر هذه الفوائد أنها نشأت في إحدى الدولتين المتعاقبتين إذا كان دافعها هو الدولة نفسها أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة محلية أو شخص مقيم في هذه الدولة المتعاقدة ، ومع ذلك إذا كان الشخص الذي يدفع الفوائد سواء كان مقيماً أو غير مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين يمتلك في إحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة أو مركز ثابت تتعلق به المديونية التي تنشأ منها الفوائد المدفوعة وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت

يتحمل تلك الفوائد فإن هذه الفوائد تعتبر أنها قد نشأت في الدولة التي توجد بها هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

٦. إذا كانت قيمة الفوائد بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كل منهما وأي شخص آخر بالقياس إلى سند المديونية التي تدفع عنه الفوائد تزيد على القيمة التي كان يتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة الأخيرة فقط. وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة حاضراً للضريبة طبقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقبتين وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

## المادة ( ١٢ )

## الاتاوات

١. الاتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. ومع ذلك تخضع هذه الاتاوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت بها وطبقاً لقوانين تلك الدولة ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد للاتاوات فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تزيد سعرها على (٢٠٪) من إجمالي مبلغ الاتاوات.
٣. يقصد بلفظ الاتاوات الوارد في هذه المادة المبالغ المدفوعة من أي نوع مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة بالأعمال الفنية والأدبية أو العلمية بما في ذلك الأفلام السينمائية والأعمال المسجلة للإذاعة والتلفزيون أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة تركيب أو أساليب سرية أو مقابل استعمال أو الحق في

هكذا من الدخل

استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية وتجارية أو علمية.

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (١، ٢) إذا كان المالك المستفيد لهذه الاتاوات مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقبتين ويحارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الاتاوات اما نشاطاً صناعياً أو تجارياً من خلال منشأة دائمة توجد بها أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وإن الحقوق أو الملكية الناشئة عنها هذه الاتاوات المدفوعة تكون مرتبطة ارتباطاً فعلياً مع تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال.
٥. تعتبر الاتاوات أنها قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان الدافع للاتاوات هو تلك الدولة المتعاقدة نفسها أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة محلية أو شخص مقيم في تلك الدولة المتعاقدة، ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للاتاوات سواء كان مقيماً أو غير مقيم في الدولة المتعاقدة يمتلك في الدولة منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً ذا صلة وثيقة بالحق أو الملكية التي تنشأ عنها الاتاوات وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت يتحمل الاتاوات فإن هذه الاتاوات تعتبر أنها قد نشأت في الدولة التي توجد بها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.
٦. إذا كانت قيمة الاتاوات المدفوعة بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كل منهما وشخص آخر بالقياس إلى الاستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع عنها الاتاوات تزيد عن القيمة التي كان يتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة فإن أحكام هذه المادة تطبق على القيمة الأخيرة فقط وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

### المادة (١٣) الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يستملها شخص مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال العقارية المشار إليها في المادة السادسة وتوجد في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضرائب في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. الأرباح الناتجة من التصرف في أموال منقولة التي تكون جزءاً من الأموال المستخدمة في نشاط منشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من التصرف في الأموال المنقولة الخاصة بمركز ثابت تحت تصرف شخص مقيم تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين وكان بالدولة المتعاقدة الأخرى بفرض القيام بخدمات مهنية بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (وحدتها أو مع المشروع كله) أو من مثل هذا المركز الثابت يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٣. الأرباح التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من التصرف في سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي ومن التصرف في الأموال المنقولة الخاصة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الكائن بها مركز الإدارة الفعلية للمشروع.
٤. الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم رأسمال الشركة التي تتكون أموالها بصفة أساسية مباشرة أو عن طريق غير مباشر من ممتلكات عقارية كائنة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي توجد فيها تلك الممتلكات.
٥. الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم أخرى بخلاف المذكورة في الفقرة (٤) وهي تمثل حصة من شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

هكذا من الظاهر

٦. الارباح الناتجة من التصرف في أية اموال غير تلك المشار اليها في الفقرة (٥) يجوز ان تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل.

## المادة (١٤)

## الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي يقيم بها الشخص ، ويجوز أن يخضع أيضاً ذلك الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في أي من الحالتين التاليتين :-
- أ - إذا كان الشخص له مكان ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض القيام بنشاطه ، ويكون الخاضع للضريبة في هذه الحالة في حدود الدخل الذي حصل عليه من الأنشطة التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة .
- ب - إذا كان الشخص موجوداً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تزيد في مجموعها عن (١٨٣) يوماً في فترة اثني عشر شهراً ويكون الخاضع للضريبة في هذه الحالة في حدود الخدمات التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة فقط .
٢. تشمل عبارة "الخدمات المهنية" بوجه خاص النشاط المستقل العلمي أو الأدبي أو الفني أو التربوي أو التعليمي وكذلك النشاط المستقل الخاص بالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين.

## المادة (١٥)

## الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦ ، ١٨ ، ١٩) فإن الرواتب والاجور وما في حكمها التي يستلمها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من وظيفة تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط ، ما لم يكن العمل يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى فإذا كان العمل يؤدي على هذا النحو فإن الرواتب والاجور وما في حكمها المستلمة منه تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. استثناء من أحكام الفقرة (١) فإن الرواتب والاجور وما في حكمها التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من عمل يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط إذا توافرت الشروط الثلاثة التالية:
- أ - تواجد الشخص مستلم الأيراد في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد لا تزيد في مجموعها عن (١٨٣) يوماً خلال فترة اثني عشر شهراً.
- ب - أن تدفع الرواتب والاجور وما في حكمها بمعرفة أو نيابة عن صاحب عمل لا يقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ج - ألا تتحمل الرواتب والاجور وما في حكمها منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.
٣. استثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة فإن الرواتب والاجور وما في حكمها عن العمل الذي يؤدي على ظهر سفينة أو طائرة تعمل في النقل الدولي تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.

## المادة ( ١٦ )

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت الموظفين  
من مستوى الإدارة العليا

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين بصفته عضواً بمجلس إدارة أو بمجلس آخر مشابه أو موظف من مستوى الإدارة العليا في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

## المادة ( ١٧ )

## دخول الفنانين والرياضيين

١. استثناء من أحكام المادتين ( ١٤ ، ١٥ ) يخضع الدخل الذي يستلمه شخص مقيم في دولة متعاقدة من عمله كفنان مثل فنان المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو الموسيقى أو الرياضي من أنشطته الشخصية التي تزاوُل في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. إذا كان الدخل الخاص الذي يحققه الفنان أو الرياضي من مزاولة أنشطته الشخصية لا يعود على الفنان أو الرياضي نفسه ولكن يعود على شخص آخر فإن هذا الدخل يجوز إخضاعه استثناء من أحكام المواد ( ٧ ، ١٤ ، ١٥ ) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تزاوُل فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.

## المادة ( ١٨ )

## المعاشات والمرتبات مدى الحياة

١. المعاشات والمبالغ المرتبة لمدى الحياة التي تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تدفع لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة الدافعة بصرف النظر عن محل إقامة المستفيد .
٢. يقصد بلفظ " المبالغ المرتبة مدى الحياة " مبلغ معين يدفع بصفة دورية في مواعيد محددة أو خلال مدة معينة أو محددة طبقاً لالتزام يدفع ما يقابل جميع هذه الأقساط دفعة واحدة في شكل نقدي أو قابل للتقييم بالنقد.

## المادة ( ١٩ )

## الوظائف الحكومية

الرواتب والاحور وما في حكمها - باستثناء المعاشات التقاعدية - التي تدفعها إحدى الدولتين المتعاقبتين أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة محلية تابعة لها إلى أي فرد في مقابل خدمات موداه لتلك الدولة المتعاقدة أو لأحد أقسامها السياسية أو لأحدى سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

مخزن الدخل



## المبالغ التي يتحصل عليها الطلبة والمتدربون

١. ان الشخص المقيم بدولة متعاقدة ويتواجد بصفة مؤقتة في الدولة للمتعاقد الاخرى فقط لمجرد:

- أ - كونه طالبا بجامعة أو كلية أو مدرسة في الدولة للمتعاقد الاخرى أو
  - ب- كونه متدربا على الاعمال التجارية والصناعية أو متدربا تقنيا أو
  - ج- كونه متلقيا لمنحة أو اجازة أو جائزة بغرض الدراسة أو البحث من هيئة دينية أو بحرية أو علمية أو تعليمية أو اية هيئة مماثلة .
- لا يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى فيما يتعلق بمنحته الدراسية.

٢. تطبق نفس القاعدة على أي مبلغ يتمثل في مكافأة يتحصل عليها الشخص مقابل خدمات مؤداة في الدولة المتعاقدة الاخرى شريطة أن تكون هذه الخدمات مرتبطة بدراسته أو تدريبه أو ان تكون ضرورية لتغطية نفقات معيشته.

## المادة ( ٢١ )

## الدخول الأخرى

- ١. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (٢) فإن عناصر دخل المقيم في دولة متعاقدة التي لم تعالجها المواد السابقة لهذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط أيما كان مكان تحقق هذه العناصر.
- ٢. ومع ذلك إذا كان هذا الدخل قد حصل عليه شخص مقيم في دولة متعاقدة من مصادر موجودة في الدولة المتعاقدة الاخرى فإن هذا الدخل يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأ فيها وطبقا لقانون تلك الدولة المتعاقدة .

## الضريبة على رأس المال

- ١. يخضع رأس المال المتمثل في الأموال العقارية المشار اليها في المادة السادسة ويملكها مقيم في احدى الدولتين المتعاقدين والكاتبة في دولة متعاقدة أخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ٢. يخضع رأس المال المتمثل في الاموال المنقولة والذي يكون جزءا من أصول منشأة دائمة يمتلكها مشروع احدى الدولتين المتعاقدين في دولة متعاقدة أخرى وكذلك الاموال المنقولة التي تخص مركز ثابت تحت تصرف مقيم في احدى الدولتين المتعاقدين وكائن بالدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تأدية خدمات شخصية مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ٣. يخضع رأس المال المتمثل في السفن والقوارب والطائرات التي تعمل في النقل الدولي وأيضا رأس المال المتمثل في الاموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن والقوارب والطائرات للضريبة في الدولة المتعاقدة الكائن بها مركز الادارة الفعلية للمشروع.
- ٤. تخضع جميع عناصر رأس المال غير الواردة في الفقرات السابقة التي يملكها شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقدين للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

## المادة ( ٢٣ )

## طرق تجنب الازدواج الضريبي

- ١. إذا كان شخص مقيم في دولة متعاقدة يحصل على دخل أو يملك رأس مال خاضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى طبقا لاحكام هذه الاتفاقية تقوم الدولة المتعاقدة الأولى بخصم مبلغ من ضريبة الدخل أو ضريبة رأس المال الخاضع لها هذا المقيم مسار للضريبة على الدخل أو الضريبة على رأس المال المدفوع في الدولة المتعاقدة الأخرى . على أن هذا الخصم لا يزيد عن مقدار ضريبة الدخل أو الضريبة على رأس المال - قبل منح الخصم

مخازن الذهب

المنسوب الى الدخل أو رأس المال الذي يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى على حسب الاحوال.

٢. اذا كان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة أو رأس المال المملوك له معفى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة طبقاً لاي من أحكام هذه الاتفاقية ، فإن تلك الدولة المتعاقدة مع ذلك تأخذ في حسابها مبلغ الدخل أو رأس المال المعفى عند حساب الضريبة على باقي دخل أو رأس مال هذا المقيم.

٣. لاغراض الخصم من ضريبة الدخل أو الضريبة المفروضة على رأس المال في دولة متعاقدة فإن الضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الاخرى سوف تشمل الضريبة المستحقة الدفع في تلك الدولة للمتعاقد الاخرى ولكنها أعفيت أو خفضت بمقتضى قوانين تلك الدولة المتعاقدة المتضمنة افر ضريبية.

#### المادة ( ٢٤ )

##### عدم التمييز في المعاملة

١. لا يجوز اخضاع مواطني احدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الاخرى لأية ضرائب أو لاي التزام يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف ان يخضع لها مواطنو هذه الدولة المتعاقدة الاخرى ، ولا لأية ضرائب أو التزامات ضريبية أثقل منها عبثاً.

٢. لا تخضع المنشأة الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الاخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى أكثر عيباً من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة المتعاقدة الاخرى والتي تزاوّل نفس النشاط.

ولا يجوز تفسير هذا النص على انه يلزم احدى الدولتين المتعاقبتين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الاخرى أية تخفيضات أو إعفاءات أو خصماً شخصياً فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لرعاياها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية.

٣. لا يجوز اخضاع المشروعات التابعة لاحدى الدولتين المتعاقبتين والتي يمتلك رأس مالها كله أو بعضه أو يراقبه بطريق مباشر أو غير مباشر اشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الاخرى ، لاي ضرائب أو اي التزامات تتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي تخضع لها أو يجوز ان تخضع لها المشروعات المماثلة الاخرى في تلك الدولة المتعاقدة ، وتكون أثقل منها عبثاً.

#### المادة ( ٢٥ )

##### اجراءات الإنفاق المتبادل

١. اذا رأى شخص أن الاجراءات في احدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي الى خضوعه للضرائب مما يخالف أحكام هذه الاتفاقية جاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الداخلية بالدولتين المتعاقبتين أن يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها ، أما اذا كانت حالة تنطبق عليها الفقرة الاولى من المادة (٢٤) فإنه يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يعتبر مواطناً تابعاً لها ويتعين أن تعرض الحالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول تبليغ عن الواقعة الضريبية مما يخالف احكام هذه الاتفاقية.

٢. اذا تبين للسلطات المختصة ان الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل الى حل مناسب فإنها تحاول أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الاخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية.

محكمة العدل

٣. تحاول السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسوى بالاتفاق للتبادل أية مشكلات أو خلافات ناشئة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ويجوز أيضا أن تتشاور فيما بينهما بقصد تجنب الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ينص عليها في هذه الاتفاقية.
٤. لا يجوز لأحدى الدولتين المتعاقبتين بعد انقضاء المدة المحددة للنصوص عليها في قوانينها الوطنية وفي أي حالة بعد انقضاء فترة خمس سنوات من نهاية الفترة الضريبية التي تحقق فيها الدخل أن تزيد وعاء الضريبة لمقيم في أي من الدولتين المتعاقبتين عن طريق إضافة عناصر الدخل اليه والتي خضعت أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى. ولا تسري هذه الفقرة في حالة التهرب أو التقصير أو الإهمال العمدي.

## المادة ( ٢٦ )

## تبادل المعلومات

١. تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقوانين الداخلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها يتفق وأحكام هذه الاتفاقية ولتجنب التهرب الضريبي خاصة ، ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بالمادة (١) وتعامل أية معلومات تحصل عليها الدولة المتعاقدة على أنها سرية وبنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي تم الحصول عليها وفقا للقوانين الداخلية لتلك الدولة ولا يجوز إفشاؤها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) التي تعمل في ربط أو تحصيل أو تنفيذ أو رفع الطعن فيما يتعلق بالضرائب التي تشملها الاتفاقية ولغلاء الأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات هذه الأغراض فقط ويمكنهم إفشاء هذه المعلومات أمام المحاكم أو فيما يتعلق بالأحكام القضائية.

٢. لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة (١) بما يؤدي إلى إلزام إحدى الدولتين المتعاقبتين:
- أ - بتنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظم الإدارية الخاصة بها أو بالدولة المتعاقدة الأخرى.
- ب- بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ج- بتقديم معلومات من شأنها إفشاء أسرار أي تجارة أو نشاط أو صناعة أو سر تجاري أو مهني أو الأساليب التجارية أو معلومات يعتبر إفشاؤها مخالفا للنظام العام.

## المادة ( ٢٧ )

## الدبلوماسيون والقنصلون

- ليس في هذه الاتفاقية ما يخل بالامتيازات الضريبية الممنوحة للدبلوماسيين والقنصلين وفقا للأحكام العامة للقانون الدولي أو لأحكام الاتفاقيات الخاصة.

مكتبة من الأدب

## المادة ( ٢٨ )

## قواعد مختلفة

١. لا يجوز تفسير احكام هذه الاتفاقية بأنها تقيد بأي شكل من الاشكال أي استثناء أو إعفاء أو تخفيض أو خصم أو أي سماح آخر تمنحه الآن أو فيما بعد.
- أ - قوانين إحدى الدولتين المتعاقدين عند تحديد الضرائب المفروضة بمعرفة هذه الدولة، أو ب - أي اتفاقية أخرى تعقدها إحدى الدولتين المتعاقدين.
٢. ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع من تطبيق احكام القانون الداخلي في كل من الدولتين المتعاقدين فيما يتعلق بالضرائب على دخول الاشخاص الناجمة عن مشاركتهم في الشركات غير المقيمة أو فيما يتعلق بالتهرب الضريبي.
٣. يجوز أن تصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين فيما بينهما بطريقة مباشرة من أجل تطبيق هذه الاتفاقية.

## المادة ( ٢٩ )

## نفاذ الاتفاقية

١. يتم التصديق على هذه الاتفاقية كما يتم تبادل وثائق التصديق في .....
٢. تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق ويبدأ سريان أحكامها لأول مرة :
- أ - على المبالغ التي تدفع في أو بعد أول كانون ثاني ( يناير ) من السنة التقويمية التالية للسنة التي تم فيها تبادل وثائق التصديق ، وذلك بالنسبة للضرائب المحجوزة عند المنع.
- ب - على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد أول كانون ثاني ( يناير ) من السنة التقويمية التالية لتلك التي تم فيها تبادل وثائق التصديق ، وذلك بالنسبة للضرائب الأخرى.

## المادة ( ٣٠ )

## انتهاء الاتفاقية

- يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محدودة ولكن يجوز لأي من الدولتين المتعاقدين في أو قبل ٣٠ حزيران ( يونيو ) من أي سنة تقويمية بعد السنة التي تم فيها تبادل وثائق التصديق أن تقدم إخطاراً كتابياً بالانتهاء إلى الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك بالطرق الدبلوماسية وفي مثل هذه الحالة يتوقف سريان الاتفاقية على النحو التالي :
- أ - في أو بعد أول كانون الثاني ( يناير ) من السنة التقويمية التالية لتلك التي قدم فيها إخطار الانهاء وذلك بالنسبة للمبالغ التي تدفع لحساب الضرائب المحجوزة من المنع.
  - ب - في أو بعد أول كانون الثاني ( يناير ) من السنة التقويمية التالية لتلك التي قدم فيها إخطار الانهاء وذلك بالنسبة للسنوات الضريبية لباقي انواع الضرائب.

أثبتا لما تقدم قام الموقعان أدناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية بموجب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض.

حررت من نسختين في عمان بتاريخ ٨ (مايو) /أيار/ ١٩٩٦ باللغة العربية.

عن حكومة	عن حكومة
الملكة الأردنية الهاشمية	جمهورية مصر العربية
وزير المالية	وزير المالية
مسروان عوض	د. محي الدين أبو بكر الغريب

محضر من الأهل



• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٠ الموافقة على بروتوكول النقل البري للأشخاص والبضائع واتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية بشكلها التالي:-

### اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
والسلطة الوطنية الفلسطينية

### تتعلق بالخدمات الجوية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية المسميان فيما يلي بالطرفين المتعاقدين، واستنادا لمعاهدة الطيران المدني الدولية والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون اول ١٩٤٤، ورغبة منها في عقد اتفاقية مكملية للمعاهدة المذكورة بغرض إنشاء خدمات جوية فيما بينهما وما ورثتهما.

قد اتفقا على مايلي:

### المادة الاولى التعريف

أ- تعني عبارة "المعاهدة" معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون اول ١٩٤٤، وتتضمن اي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة واي تعديل للملاحق في المعاهدة بموجب المادة ٩٠ و ٩٤ طالما ان تلك الملاحق والتعديلات مطابقة من قبل الطرفين المتعاقدين.

ب- تعني عبارة "سلطات الطيران" فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني / وزارة النقل وفيما يخص السلطة الوطنية الفلسطينية / مدير عام الطيران

المدني الفلسطيني و / او اية سلطة مخولة قانونيا لممارسة الاعمال التي تقوم بها حاليا تلك السلطات.

ج - تعني عبارة ( المؤسسة المعينه ) مؤسسة النقل الجوي المعينه والمخولة طبقا للمادة ٣ من الاتفاقية الحالية.

د- تعني عبارة ( الاقليم ) فيما يخص الدولة مساحة الارض، والمياه الاقليمية المتاخمة لها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة.

هـ - تعني عبارة ( الخدمة الجوية ) الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات للنقل العام كنقل الركاب، البضائع والبريد.

أعني عبارات ( الخدمة الجوية الدولية ) (مؤسسات النقل الجوي والتوكيلات لاجراض غير تجارية) الاعني اله محددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة.

و - تعني عبارات ( معدات الطائرات ) (مستودعات للطائرات) و ( قطع الغيار ) المعاني المحددة لها في الملحق ٩ من المعاهدة.

ز- تعني عبارة ( السعة ) فيما يتعلق ( بالطائرة ) .  
للمحمولة المتوفرة الاكبر المائترة على الخط او جزء منه .

ح - تعني عبارة ( السعة ) فيما يتعلق ( بالخدمة المتفق عليها ) حمولة الطائرة المستعملة لهذه الخدمة مضروب بعدد الرحلات التي تقوم بها الطائرات خلال فترة معينه على الخط او جزء منه .

ط- تعني عبارة ( التعريف ) الاسعار او الاجور التي تنفع لقاء نقل الركاب والامتعة والبضائع وشروط تطبيق هذه الاسعار او الاجور بما في ذلك اسعار او اجور وشروط الوكاله والخدمات الاضافيه الاخرى باستثناء اجور وشروط نقل البريد .

ي- تعني عبارة ( للحركة ) الركاب والامتعة والبضائع والبريد .

هكذا من الأصل

### المادة الثانية منح الحقوق

١٠١ يمنح كل طرف متعاقد للماد المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض إنشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقاً لملاحق هذه الاتفاقية مثل هذه الخدمات والخطوط المشار إليها فيما بعد على التوالي تعني ( الخدمات المتفق عليها )  
و ( الخطوط الجوية المحددة ) ..  
تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد بممارسة الحقوق التالية خلال تسييرها للخدمات الجوية :

- أ- الطيران ، عبر طريق عبر الطريق المتعاقد الآخر .
- ب- التوقف في إقليم ذلك الطرف لأغراض غير تجارية ، و
- ج- التوقف في إقليم ذلك الطرف في نقل على الخطوط الجوية المحددة لغرض إزال أو أخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع وبريد القادم من أو المتوجه إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو لدولة ثالثة.

١٠٢ ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطي لمؤسسة النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن ينقل داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاباً ، بضائع أو بريداً مقابل أجر أو تعرض إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

### المادة الثالثة التعيين والتحويل

١٠١ يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابه من خلال سلطات الطيران المحلي إلى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوي واحدة لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .

١٠٢ يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسليمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين (٤و٥) من هذه المادة وبدون تأخير بمنح مؤسسة النقل الجوي المعنية تصريح التشغيل اللازم

١٠٣ يحق لكل طرف متعاقد أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطياً بسحب تعيين مؤسسة النقل الجوي وتعيين مؤسسة نقل جوي أخرى .

١٠٤ سلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر بأن تقدمها بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصوره معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقاً لشروط المعاهدة .

١٠٥ يحق لكل طرف متعاقد أن يرفض منح تصريح التشغيل المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة أو أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعنية للحقوق المشار إليها في المادة (٢) من الاتفاقية الحالية ، وذلك في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن الملكية الأساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو لرعاياه .

١٠٦ عندما يتم تعيين وتحويل مؤسسة نقل جوي فإنه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها ، شريطة أن تكون للتعرفه المتقدمه طبقاً لشروط المادة (١٠) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

٧ يحق لكل طرف متعاقد ان يطلق ممارسة مؤسسة النقل الجوي للاميازات المحددة في الفقرة (١) من المادة (٢) للاتفاقية الحالية، او ان يفرض ما يراه ملائماً من الشروط على ممارسة مؤسسة النقل الجوي لتلك الاميازات، في اية حالة لا تتمكن فيها مؤسسة النقل الجوي من تطبيق القوانين او الانظمة الخاصة بالطرف المتعاقد الا الذي منح تلك الاميازات، او في اية حالة لا تتمكن تلك المؤسسة من التشغيل طبقاً للشروط الموضوعه ضمن الاتفاقية الحالية، شريطة ان لا يكون التطبيق الفوري او فرض الشروط ضرورياً لمنع وقوع مخالفات اخرى للقوانين والانظمة، هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر. وفي مثل هذه الحالة فان المشاورات يجب ان تجري خلال فترة (٣٠) يوماً من تاريخ طلب اي من الطرفين المتعاقدين للمشاورات.

#### المادة الرابعة

##### صيغة تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ١- يجب ان تكون لمؤسسات النقل الجوي التابعة للطرفين المتعاقدين فروع عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط الجوية المحددة بين اقليميهما.
- ٢- في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها، فان مؤسسة النقل الجوي التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الاخر حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي الاخيرة على كافة الخطوط او على جزء من نفس الخطوط.
- ٣- ان الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين، يجب ان تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وان يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة، وقول وسعة كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة من ركاب، وبضائع، ويزيد القادمة من والمتوجهة الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر الذي عين مؤسسة النقل الجوي، وان تحديد نقل الركاب، والبضائع والبريد والمأخوذة والمنزلة في نقاط على الخطوط المحددة في الاقليم الدول غير تلك الدول التي عينت مؤسسة النقل الجوي يجب ان تكون طبقاً للمبادئ العامة للسمة والتي تتعلق بـ:

- أ- متطلبات النقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة النقل الجوي.
- ب- متطلبات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسة النقل الجوي بعد الاخذ بعين الاعتبار لخدمات النقل الاخرى التي تقوم بها مؤسسة النقل الجوي التابعة لدول تلك المنطقة.
- ج- متطلبات عمليات مؤسسة النقل الجوي.

#### المادة الخامسة

##### تطبيق القوانين

- ١- ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية من وإلى اقليمه بخصوص التشغيل والملاحة لتلك الطائرات خلال وجودها في اقليمه، يجب ان تطبق على الطائرات التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر، ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول الى او الخروج من وخال وجودها في اقليم الطرف المتعاقد الاول.
- ٢- ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الركاب، اطقم الطائرات او الشحن من اقليمه بما ذلك التعليمات المتعلقة بالدخول، التصاريح، الهجرة، الجوازات، الجمارك والحجز الصحي، يجب مراعاتها مباشرة او نيابة عن هؤلاء الركاب، طاقم الطائرة او الشحن من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الاخر عند الدخول الى، الخروج من او المكوث في اقليم الطرف المتعاقد الاول.

مكتبة من الأهل

## المادة السادسة

## الاعتراف بالشهادات والرخص

شهادات صلاحية الطائرات، شهادات الأهلية، والإجازات الصادرة أو المعتبرة ملزمة لأحد الطرفين المتعاقدين ولا تزال سارية المفعول، يجب الاعتراف بها باعتبارها ملزمة للطرف المتعاقد الآخر لأغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها.

يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه، في رفض الاعتراف بشهادات الأهلية و الإجازات الممنوحة لرعاياه أو المعتبرة ملزمة لدولة أخرى، وذلك لأغراض الطيران فوق إقليمه.

## المادة السابعة

## أمن الطيران

١. تمثيلاً مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التخلف غير المشروع تشكل جزءاً مكمل لهذه الاتفاقية.

٢. على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي أن يتصرفا بشكل خاص وفقاً لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأعمال الأخرى التي تتركب على متن الطائرات والموقعه في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعه في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعه الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعه في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١، وإية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان.

٣. على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع العمل الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية، أو أية أعمال أخرى غير مشروعة والتي تتركب ضد سلامة هذه الطائرات، ركابها، أطقمها، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني.

٤. يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقاً لأحكام أمن الطيران الموضوعه من قبل منظمة الطيران المدني الدولية والمحددة في صورة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولية بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين، كما ويجب عليهما إلزام مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهم، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهم، بأن يعملوا وفقاً لأحكام أمن الطيران المدني المشار إليها.

٥. يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمراعاة أحكام أمن الطيران المشار إليهما في الفقرة (٤) أعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول إلى أو المغادرة من أو خلال العبور في إقليم ذلك الطرف المتعاقد. وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات الكافية داخل إقليمه لحماية الطائرات وأن يفتش المسافرين والطاقم والامتعة المحمولة باليد، البضائع، للشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل وإثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع.

٦. على كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر، لاتخاذ إجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين.

٧. على كل طرف متعاقد أن ينظر أيضاً بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول في ترتيبات إدارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم خاص به للإجراءات الأمنية المتوفرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والخاصة بمستثمري الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية الموجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الأول.

٨. يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأعمال الأخرى غير المشروعه ضد سلامة هذه الطائرات، ركابها، أطقمها، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملائمة التي تستهدف الإسراع في إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان.

هكذا في الأصل



٩. عندما يكون لدى طرف متعاقد اسما معقوله للاعتقاد بان الطرف المتعاقد الاخر قد اخل باحكام هذه المادة، فانه يحق للطرف المتعاقد الاول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الاخر.

#### المادة الثامنة

##### الاعفاء من الرسوم والضرائب

١. يجب ان يعطى كل طرف متعاقد بناء على مبدأ المعاملة بالمثل مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الاخر، الى أقصى حد ممكن وفقا للقوانين الوطنية المطبقة لديها من مواد الاستيراد، الرسوم الجمركية، الرسوم الضريبية، رسوم التفتيش واية رسوم او ضريبة محلية اخرى على الطائرات، وقود الطائرات، زيوت التشحيم، المعدات الفنية المستهلكة، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات، المعدات المعتادة، مخزونات الطائرات (بشمل المشروبات، التبغ واية منتجات معدة للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محددة) واية مواد اخرى معدة فقط للاستعمال لاجراض عمليات الطائرات او الخدمات على متنها التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الاخر والتي تستثمر الخدمات المتفق عليها، بالإضافة الى كورونات تذاكر السفر، باليص الشحن، واية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة واية مواد دعائية توزع مجانا من قبل تلك المؤسسة المعينه.

٢. تطبق الاعفاءات المملوكة بموجب هذه المادة على العناصر الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة.

١. المواد التي تدخل الى اقليم اي من الطرفين المتعاقدين من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الاخر او من يلوب عليها والتي تبقى على متن الطائرات التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل احد الطرفين المتعاقدين عند الوصول الى او المغادرة من اقليم الطرف المتعاقد الاخر.

ب. المواد المحمولة داخل الطائرة التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل احد الطرفين المتعاقدين الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر والمعدة للاستعمال أثناء تشغيل الخدمات المتفق عليها، سواء تم استعمال او استهلاك هذه المواد كليا او جزئيا داخل اقليم الطرف المتعاقد الذي يمنح تلك الاعفاءات، شريطة عدم التصرف بتلك المواد في اقليم ذلك الطرف المتعاقد.

٣. المعدات المعتادة والمستعملة لاجراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها عادة على متن طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل اي طرف متعاقد يمكن ان تفرغ في اقليم الطرف المتعاقد الاخر، فقط بموافقة سلطات الجمارك التابعة لذلك الاقليم.

في هذه الحالة يمكن وضع هذه المعدات تحت اشراف تلك السلطات الى ان يعاد تصديرها او التخلص منها لانظمة الجمارك.

#### المادة التاسعة

##### اجور المطارات

يجوز لكل طرف متعاقد ان يفرض او يسمح بفرض اجور معقوله وعادله مقابل استعمال المطارات العامة وغيرها من التسهيلات الخاضعة لسيطرته بشرط الا تكون هذه الاجور اعلى من الاجور المفروضة على جميع الطائرات الاخرى العاملة في خدمات دوليه مماثلة.

#### المادة العاشرة

##### التعريفات

١. التعريفات المستوفاة من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالنقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الاخر يجب ان توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل، الريح المعقول وخصائص الرحلة ومزايا الخدمة.

مخازن الذهب

٢. التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة يجب أن يتم الموافقة عليها أن يمكن من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين بعد التباحث مع حكومتهما المعنيتين والتشاور مع مؤسسات النقل الجوي الأخرى إن كان ذلك ملائماً، ومع ذلك إذا لم تبدي سلطات الطيران لأي من الطرفين المتعاقدين اعتراضهما على التعريفات المقترحة خلال فترة ثلاثون (٣٠) يوماً من تاريخ التقديم تعتبر هذه التعريفات مصادفاً عليهما.

٣. تبقى التعريفات الموضوعه وفقاً لأحكام هذه المادة نافذة للمفعول إلى أن يتم وضع تعريفات جديدة، وبالرغم من ذلك لا يجوز تمديد تطبيق التعريفات لأكثر من اثني عشر (١٢) شهراً بعد تاريخ انتهائها.

٤. إذا لم يتفق على التعريفات وفقاً للفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة، أو إذا قدم لشعار الاحتراض خلال الفترة المبينة وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة، فعلى سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين تحديد التعريفات بالاتفاق فيما بينهما.

٥. إذا لم تتمكن مؤسسات النقل الجوي لكلا الطرفين المتعاقدين من الاتفاق على أي تعريفه مقدمه إليها بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة، فله يجب حل النزاع طبقاً لشروط المادة (١٥) من هذه الاتفاقية.

٦. استناداً للصومس للفقرة (٤) من هذه المادة، فإنه لا يمكن لأي تعريفه أن تدخل إلى حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل أي طرف متعاقد.

### المادة الحادية عشرة تحويل فائض الإيرادات

١. يحق لمؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بحرية بيع خدمات النقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء بشكل مباشر أو عن طريق وكيل وفقاً للأجراءات المطبقة في كلا الطرفين المتعاقدين، وذلك بالعملة المحلية أو بأي عملة حرة قابله للصرف على مبدأ المعاملة بالمثل لكلا الناقلين المعنيين.

٢. تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بحرية تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من الإقليم الذي تم فيه البيع إلى موطنها الأصلي، ويتضمن مثل هذا المصافي من التحويل إيرادات المبيعات، التي تمت مباشرة أو عن طريق وكيل خدمات النقل الجوي، والخدمات المساعدة الإضافية والفائدة التجارية المستحقة على مثل هذه الإيرادات أثناء إيداعها بقصد التحويل.

٣. الإيرادات والأرباح المحصلة من قبل مؤسسة النقل الجوي لأي طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بنقل الركاب، البضائع والبريد، يجب أن تغطي من جميع الرسوم، الفوائد والضرائب.

### المادة الثانية عشرة الموافقة على جداول المواعيد

على مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد أن تقدم جداول مواعيد رحلاتها إلى سلطات طيران الطرف المتعاقد الآخر خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين (٣٠) يوماً قبل تقديم الخدمات على الطرق المحددة، وذلك للمصادقة عليها.

ويطبق هذا أيضاً على التغييرات اللاحقة، ويجوز تعديل هذه المدة من وقت لآخر بواسطة هذه السلطات.

### المادة الثالثة عشرة المشاورات والتعديلات

١. تتشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين فيما بينهما وبروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ احكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظاتها.
٢. اذا ارشأ أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة اجراء تعديل على اي بند من هذه الاتفاقية، فإنه يجوز له طلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر يمكن لهذه المشاورات (ولتي يمكن ان يتم التحضير لها بمحادثات بين سلطات الطيران) ان تبدأ خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ الطلب، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تمديد هذه الفترة. التعديلات المتفق عليها يجب ان تحظى بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين طبقا للاجراءات الدستورية اللازمة لديه وتدخل الى حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تبين تلك الموافقة.
٣. اذا كانت التعديلات تتعلق بالملحق فقط فإن المشاورات المباشرة يجب ان تتم بين سلطاتي الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين، وعندما تتفق السلطات على ملحق جديد، فإن التعديلات المتفق عليها تصبح نافذة من اليوم الذي تم الاتفاق عليه من قبل سلطاتي الطيران المدني.

### المادة الرابعة عشرة المعاهدات الجماعية

في حالة عقد اية معاهدة جماعية عامه تتعلق بالنقل الجوي ، واصبح الطرفان المتعاقدان مرتبطين بها ، فيجب ان تعدل هذه الاتفاقية لتتطابق احكام تلك المعاهدة .

### المادة الخامسة عشرة فض الخلافات

- ١ - اذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية ، فيجب على الطرفين المتعاقدين في اول الامر محاولة فض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات .
- ٢ - اذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهما اعادة الخلاف لاتخاذ قرار بذلك الى شخص او هيئة ، واذا لم يتفقا على ذلك فيمكن اعادة الخلاف الى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين بناء على طلب أي طرف متعاقد ، يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل المحكمين الاثنين ، يقوم كل طرف متعاقد بترشيح محكم خلال فترة ٦٠ يوما من تاريخ تسليم أي من الطرفين المتعاقدين اشعارا من الطرف المتعاقد الاخر بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم وتعيين المحكم الثالث خلال فترة ٦٠ يوما اخرى .
- واذا فشل أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين محكم خلال المدة المحددة ، او اذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة فيمكن لأي طرف متعاقد ان يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني بتعيين محكم او محكمين كما تتطلبه الحاجة . في هذه الحالة يكون المحكم الثالث من رمايا دولة ثالثة ويقوم بتنفيذ مهامه كرئيس لهيئة التحكيم .
- ٣ - يجب على الطرفين المتعاقدين الامتنثال لاي قرار يصدر طبقا للفقرة ٢- من هذه المادة .
- ٤ - يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على الحكم الذي قام بتعيينه وأي جهاز مساعد ، ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بتحمل التكاليف الاخرى المترتبة على انشطه هيئة التحكيم بما فيها الرئيس .
- ٥ - في حالة عدم تمكن أي من الطرفين المتعاقدين او عدم تمكن مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين في الامتنثال الى القرار الصادر طبقا لهذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الاخر ان يحدد ، يعلق او يوقف اية حقوق او امتيازات ممنوحة له بمقتضى الاتفاقية الحالية للطرف المتعاقد الاخر غيابيا او مؤسسة النقل الجوي المعنية والتابعة لذلك الطرف المتعاقد .

### المادة السادسة عشرة الاحصائيات

يجب على سلطات الطيران لأي طرف متعاقد ان تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران من الطرف المتعاقد الاخر بتزويدها بالمعلومات الدورية او غيرها من البيانات الاحصائية التي تطلبها وبصورة معقولة لغرض اعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .

محذوف الأصل

المادة السابعة عشرة  
انتهاء الاتفاقية

- ١ - يجب ان يكون مدد هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة من الزمن .
- ٢ - يحق لأي طرف متعاقد في أي وقت ان يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بانتهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الاخطار يجب ان يبلغ في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني ، في مثل هذه الحالة فان الاتفاقية تعتبر بحكم المنتهية بعد مرور ١٢ شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للاخطار الا اذا سحب هذا الاخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة . وفي حالة عدم الاقرار باستلام ذلك الاخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فان ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي ١٤ يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

## المادة الثامنة عشرة

## تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولي

- يجب ان تسجل هذه الاتفاقية واية تعديلات عليها بما في ذلك تبادل المذكرات لدى منظمة الطيران المدني الدولي — الايكارو — من قبل أي من الطرفين المتعاقدين .

## المادة التاسعة عشرة

## الدخول الى حيز التنفيذ

- ١ — تدخل هذه الاتفاقية الى حيز التنفيذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية والتي تؤكد انه قد تم الموافقة عليها طبقا للاجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين .
- حررت ووقعت في مدينة عمان يوم الاربعاء الموافق الحادي والعشرين من شهر حزيران لسنة ١٩٦٥ من نسختين أصليتين وباللغة العربية .

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

سمير قسوار  
وزير النقلمن السلطة الوطنية الفلسطينية  
الدكتور مهدي العزيم  
وزير النقل والمواصلاتملحق الطرق الجوية  
الجزء الاول

- ١ — الطرق التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل المملكة الأردنية الهاشمية في كلا الاتجاهين : —

نقاط في الأردن	نقاط في السلطة الوطنية الفلسطينية	نقاط ما وراء
نقاط في الأردن	تحدد فيما بعد	

## الجزء الثاني

- ١ — الطرق التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في كلا الاتجاهين :

نقاط في السلطة الوطنية الفلسطينية	نقاط في الأردن	نقاط ما وراء
نقاط في السلطة الوطنية الفلسطينية	نقاط في الأردن	تحدد فيما بعد

مكتبة من الأهل



انطلاقاً من الروابط الأخوية القائمة بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة  
والمشار اليهما فيما بعد — الطرفان المتعاقدان — ورغبة منهما في تعزيز وتنمية وتوسيع  
للأشخاص والشعاع بينهما وعبر أراضيها بمسائلاتهم وعلاقات الاخوة وتحقيق  
والمنافع المتبادلة بين الطرفين .  
واستناداً لاحكام اتفاقية التعاون في مجالات النقل والمواصلات بين المملكة  
والسلطة الوطنية الفلسطينية للتوقيع في عمان في السادس والعشرين من شهر  
ملاية ، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي :—

المادة ٢ - تسري أحكام هذا البروتوكول على كافة ممتلكات النقل البري للأشخاص والبضائع بين أراضي الطرفين المتعاقدين ومبرهما بالترانسيت بواسطة وسائل النقل البري والسكك الحديدية المسجلة في أراضي أي من الطرفين المتعاقدين.

المادة ٣ - يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بموجب أحكام هذا البروتوكول للطرف المتعاقد الآخر بحرية مرور الأشخاص وأمتعتهم والبضائع التجارية ومركبات النقل المسجلة والمروضة لديه وبمنا لأحكام هذا البروتوكول والتشريعات السارية لدى الطرفين المتعاقدين .

المادة ٤ - يسمح للسيارات الخاصة المسجلة والمُرخصة لدى أحد الطرفين المتعاقدين بدخول أراضي الطرف المتعاقد الآخر والتنقل فيه والارور عبر أراضيها بالترانزيت وفق الأسس والمبادئ التالية : -

١ - أن تكون رخصة السيارة الخاصة مسارية المفعول.

ب - أن تكون السيارة الخاصة مؤمنة تأمين ضد الغير - طرف ثالث - كحد أدنى يغطي  
أراضى الطرف المتعاقد الآخر .

ج - ان يكون بحوزة السائق رخصة سوق وطنية او دولية تنطبق على فئة السيارة .

د - أن يكون دخول وخروج السيارة الخاصة من قبل مالكاها ، أو أحد أصولهم أو مروءهم أو الزواجرهم أو أي شخص آخر مفوض رسميا لقيادتها من المالك .

هـ - يسمح بدخول السيارات الخاصة بلوحاتها الوطنية .

و- تمنح السيارات الخاصة في مراكز الدخول الحدودية تصاريح دخول مؤقتة الى أراضي الطرف المتعاقد الاخر لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتديد وفي ثمة بعث ذلك الطرف

ج - لا يشترط مغادرة السيارات الخاصة من نفس مركز الدخول الحدودي .

المادة ٥ - لا يسمح للدرجات الهوائية والنارية بالنقل بين وعبر أراضي الطرفين المتعاقدين .

المادة ٦ - يسمح للباصات السياحية المسجلة والمرخصة لدى أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الـ السياح والـ السياحية بين اراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت وفق الـ الاسس والمبادئ التالية :

١ - تكون عمليات النقل السيلحي من نقطة واحدة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين الى نقطة واحدة في اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

ب - تحدد نقاط الزيارة لاراضي كل طرف متعاقد باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين ولايسمح للبياصت السياحية بالتجول داخل اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

ج - تكون مواقع الوصول في نقاط الزيارة أما الفندق او موقف عام للباصات .

د - لا يسمح للباصات السياحية بالقطاؤ أو تنزيل - الركاب/السياح - خلال مسار الرحلة السياحية ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

هـ - يشترط ان تتوفر في الباصات السياحية وسائل الراحة والتكيف وان لا تقل سعة الباص عن تسعة عشر مقعدا باستثناء السائق.

و - لا يسمح للناصات السياحية بممارسة اعمال النقل داخل اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

ز - لا يسمح للسياحات بممارسة أعمال النقل من أراضي الطرف المتعاقد الآخر الى أراضي الطرف الثالث .

ج - يسمح للباصات السياحية بممارسة اعمال النقل السياحي بالترانزيت عبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر شريطة عدم التوقف او تنزيل - الركاب/السياح - خلال مسار الرحلة ضمن اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

ط - لا يسمح بدخول الباصات السياحية وهي فارغة الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر الا في حالات استثنائية كاعادة مجموعة سياحية سبق ان تم نقلها الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر من قبل نفس الشركة الناقلة .

ي - تمنح الباصات السياحية في مراكز الدخول الحدودية تصاريح دخول مؤقتة الى أراضي الطرق المتعاقدة الاخر لمدة اسبوعين قابلة للتديد وفق تشريعات ذلك الطرف .

ك - يشترط خروج الباصات السياحية من نفس مركز الدخول الجبودي ما لم تكن الباصات ماره بالترانزيت عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

ل - تطبق نفس الشروط المقررة لتنقل السيارات الخاصة على نقل الباصات السياحية فيما يتعلق برخصة السيارة وسائقها وتأمينها .

م - تتولى مكتب السياحة والسفر المرخصة لدى الطرفين المتعاقدين تنظيم حركة تنقل المجموعات السياحية بواسطة الباصات السياحية بين الطرفين المتعاقدين .

المادة ٧ - لا يسمح لسيارات التاكسي السياحية (Rent a Car) بالنقل بين وعبر أراضي الطرفين المتعاقدين .

المادة ٨ - يسمح بتشغيل خطوط النقل العام للركاب - الباصات وسيارات الركوب الصغيرة العمومية -  
بين الطرفين المتقارنين وعند أراضيهم مباشرة الرت وق الأسس والبادئ التالية :-

١ - ان تكون خطوط النقل العام للركاب من نقطة واحدة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين إلى نقطة واحدة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

ب - أن تكون النقطة مدينة رئيسية .

ج - ان تكون الخطوط مباشرة ومبسطة محددة ولا يسمح بتحديد الرتب على

[illegible]

مكتبة ابن الأثير

- د - ان تتساوى عدد الرحلات بين الطرفين المتعاقدين .
- هـ - تحدد اعداد الخطوط ومساراتها ومحطات التحميل والتنزيل للركاب واعداد الرحلات ومواعيدها واجور النقل من قبل الجهات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين بصورة مشتركة .
- و - يتم تشغيل الخطوط بصورة مشتركة من قبل الناقلين المرخصين والمعتمدين لدى كل من الطرفين المتعاقدين ويحق لكل طرف منعاد السماح لنقل او اكثر للعمل على خط واحد او اكثر .
- ز - يوقع الناقلون المصرح لهم بتشغيل الخطوط اتفاقيات تجارية بينهم على ان تعتمد من قبل السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين .
- ح - يشترط في وسائل النقل العام للركاب ان تتوفر فيها وسائل الراحة والتكييف وان لا يزيد ممرها عن مفر سنوات وان لا تقل سعة الباص من ستة وعشرين مقعدا باستثناء السائق .
- ط - تمنح وسائل النقل العام للركاب تصاريح دخول مؤقته الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر لمدة اسبوع قابلة للتديد وفق تشريعات ذلك الطرف .
- ي - لا يسمح لوسائل النقل العام للركاب بممارسة اعمال النقل داخل اراضي الطرف المتعاقد الاخر .
- ك - لا يسمح لوسائل النقل العام للركاب بممارسة اعمال النقل من اراضي الطرف المتعاقد الاخر الى اراضي طرف ثالث .
- ل - يسمح لوسائل النقل العام للركاب بممارسة اعمال النقل بالترانزيت عبر اراضي الطرف المتعاقد الاخر شريطة ان لا يتم النقط او تنزيل اي راكب خلال مسار الرحلة ضمن اراضي الطرف المتعاقد الاخر .
- م - لا يسمح لسيارات الركوب العمومية الصغيرة - التاكسي بالعداد - بالنقل بين اراضي الطرفين المتعاقدين .
- ن - يشترط خروج وسائل النقل العام للركاب من نفس مركز الدخول الحدودي ما لم تكن هذه الوسائل مارة بالترانزيت عبر اراضي الطرف المتعاقد الاخر .
- المادة ٩ - ١ - يسمح لوسائل نقل البضائع المسجلة والمرخصة لدى احد الطرفين المتعاقدين بنقل البضائع بين اراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت .
- ب - لا يسمح لوسائل نقل البضائع المسجلة والمرخصة لدى احد الطرفين المتعاقدين بممارسة عمليات النقل داخل اراضي الطرف المتعاقد الاخر الا في حالة الحصول على اذن خاص من السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الاخر .
- ج - لا يسمح لوسائل نقل البضائع المسجلة والمرخصة لدى احد الطرفين المتعاقدين بنقل البضائع من اراضي الطرف المتعاقد الاخر الى اراضي طرف ثالث الا بعد الحصول على اذن خاص من السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الاخر .
- د - تعطى وسائل النقل الاردنية الاولوية على وسائل النقل لطرف ثالث بالنسبة للنقل من وإلى اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية .
- هـ - يمنع نقل الاسلحة والمواد الخطيرة والمتفجرة وفق التصنيف الدولي بين اراضي الطرفين المتعاقدين وعبر اراضيها بالترانزيت الا بموافقة خاصة من السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين .
- و - تطبق نفس الشروط المتعلقة بالنقل للسيارات الخاصة على نقل وسائل نقل البضائع فيما يتعلق برخصة السيارة وسائقها وتأمينها .
- ز - لا يشترط مغادرة واسطة نقل البضائع من نفس مركز الدخول الحدودي .

- ح - تراعى التشريعات المحلية المعمول بهادى الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بوثائق البضائع .
- ط - يحدد كل طرف منعاد الطرق التي يسمح لوسائل نقل البضائع بالسير عليها ضمن اراضيها .
- ي - تمنح وسائل نقل البضائع تصاريح دخول مؤقته الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر لمدة اسبوعين قابلة للتديد وفق تشريعات ذلك الطرف .
- المادة ١٠ - تخضع كافة عمليات النقل البري بين اراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت للرسوم والضرائب المعمول بها لدى كل طرف متعاقدا لم يتفق الطرفان المتعاقدان على اعفاءات متبادلة ويشكل الطرفان لجنة منية مشتركة لمراجعة هذه الضرائب والرسوم واعفاءات للوصول الى ما هو عادل ومتقبل للطرفين المتعاقدين .
- المادة ١١ - يسمح باستيراد قطع الغيار لغرض استبدال الاجزاء التالفة عند حصول عطل في المركبة فسي اراضي احد الطرفين المتعاقدين وتخضع تلك المستوردات للتشريعات المعمول بها لدى كل طرف متعاقد .
- المادة ١٢ - يعفى الوقود الموجود في خزانات الوقود الاعتيادية لوسائل النقل والمجهزة به من قبيل الصالح من الضرائب والرسوم الجمركية عند دخولها او خروجها اراضي الطرف المتعاقد الاخر .
- المادة ١٣ - يعتمد جسر الملك حسين وجسر الامير محمد كقطعتي عبور رئيسيتين للنقل بين اراضي الطرفين المتعاقدين واي معبر اخر يتم الاتفاق عليه لاحقا بين الطرفين المتعاقدين .
- المادة ١٤ - اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتماد الشروط والغايات والمواصفات الوطنية لهما الخاصة بالاوزان والابعاد والحمولات المحورية لوسائل النقل عند تنقلها بين وعبر اراضي الطرفين المتعاقدين .
- المادة ١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتماد موانئهما كموانئ رئيسية لاستيراد وتصدير البضائع المائدة للطرفين وتقديم كافة التسهيلات والخدمات المتلحة لتخزين او نقل هذه البضائع ومعاملتها معاملة البضائع الوطنية من حيث الرسوم والتسهيلات .
- المادة ١٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على تدريب وتأهيل الكوادر الفلسطينية في مجالات النقل المختلفة لدى المراكز والمؤسسات الاردنية المعنية وتقديم كافة التسهيلات الممكنة بهذا الخصوص .
- المادة ١٧ - اتفق الطرفان المتعاقدان على التعاون والتنسيق الكامل وتوحيد مواقفهما في كافة المنظمات والاتحادات العربية الاقليمية والدولية ذات العلاقة بنشاط النقل .

المادة ١٨- اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين من الجهات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين لتطبيق وضمان حسن تنفيذ هذه الاتفاقية ولعلاجة العقبات الناجمة عن تطبيقها على أن تعقد اللجنة اجتماعاتها بالتناوب مرة كل ستة أشهر وكلما دعت الضرورة الى ذلك بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين .

المادة ١٩- اتفق الطرفان المتعاقدان على تطبيق التشريعات المعمول بها لدى كل طرف متعاقد فيما لم يرد به نص في هذا البروتوكول .

المادة ٢٠- تكون الجهة المسؤولة عن متابعة تنفيذ هذا البروتوكول كما يلي :  
في المملكة الاردنية الهاشمية - وزارة الدفاع .  
في السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة النقل والمواصلات .

المادة ٢١- يبرم هذه البروتوكول وفقا للاصول الدستورية لدى كل من الطرفين المتعاقدين ويعمل به اعتبارا من اليوم الذي يلي تاريخ تبادل وثائق الابرار بشأنه ويبقى ساري المفعول لحين تعديله او استبداله ببروتوكول اخر وفقا للاصول الدستورية في كل من الطرفين المتعاقدين .

حرر ووقع في مدينة عمان يوم الاربعاء الموافق الحادي والعشرين من شهر حزيران لسنة ١٩٩٥ من نسختين أصليتين وباللغة العربية .

عن الملكة الاردنية الهاشمية	من السلطة الوطنية الفلسطينية
سمير قسوار	الدكتور عبدالعزيز الحاج
وزير النقل	وزير النقل والمواصلات

تعيين قاض عسكري عضوا  
بمحكمة أمن الدولة  
قرار

صادر من رئيس الوزراء بمقتضى المادة الثانية من قانون  
محكمة أمن الدولة رقم ١٧- لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته

بناء على تنسيب عطوفة رئيس هيئة الأركان المشتركة وعصلا بأحكام المادة الثانية من قانون محكمة أمن الدولة رقم ١٧- لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، اقرتعيين الرائد قاضي عسكري احمد عياش مثقال العموش عضوا بمحكمة أمن الدولة باضالته الى هيئة المحكمة لتتخذ على شكل هيئة او اكثر بثلاثة من القضاة حسب مقتضى الحال .

رئيس الوزراء  
عبدالكريم الكباريتي

تأسيس الاحزاب السياسية  
املان صادر عن وزير الداخلية

بالاتفاق لاحكام المادة ١- الفقرة ١- من قانون الاحزاب السياسية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ اعلن عن تأسيس حزب السلام الاردني ضمن احكام الدستور والميثاق الوطني وقانون الاحزاب المعمول به ووفق ما يتفق مع ذلك في نظامه الاساسي المقدم لهذه الوزارة والبيانات والوثائق المرفقة به .

د. عوض خليفات  
وزير الداخلية

امر دفاع مدني معدل رقم ١- لسنة ١٩٩٦  
صادر بمقتضى احكام قانون الدفاع المدني  
رقم ١٢- لسنة ١٩٥٩

عملا بالصلاحيات المخولة لي بموجب احكام قانون الدفاع المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ أمر بما يلي :-  
مادة ١ - تعديل الفقرة ١- من المادة ١- من امر الدفاع رقم ١- لسنة ١٩٩٢ بحيث تصبح كالتالي :-  
يتم توزيع الاسطوانات للمستهلكين بسيارات البكب الصغيرة والمتوسطة والمعتمدة من الدفاع المدني بحيث لا تتجاوز حمولة كل منها خمسة وخمسين اسطوانة للصغيرة وكذلك الكبيرة معاقومحطة  
جميعها على شكل طبقة واحدة وان لا يسمح بتحميل أية اسطوانة على جانبها او بشكل مطلوب .  
مادة ٢ - يعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

د. عوض خليفات  
وزير الداخلية  
رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني

محكمة أمن الدولة

## إعلان

● يعلن انه في اليوم الثلاثين من شهر ايار من عام الف وتسعمائة وستة وتسعين ميلادية عقدت الاتفاقية التالية بين وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة كير العالمية مقرها استراليا لتأسيس مكتب اقليمي في الاردن لتوفير الدعم الاداري والفني للجهود الانسانية في أعمال الإغاثة .

اتفاقية بين  
المملكة الاردنية الهاشميةو  
كير استراليا التي تمثل كير العالمية

حيث ان كير استراليا ، التي تمثل كير العالمية - المشار اليها هنا فيما بعد بكير - ، منظمة انسانية خالصة لا تهدف الى الربح ، تمكن الاشخاص المهتمين في استراليا ، النمسا ، كندا ، الدنمارك ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، الولايات المتحدة الامريكية ، وامكن اخرى ، من خلال تبرعاتهم الطوعية ، تقديم المساعدة لشعوب اخطار اخرى .

وحيث ان كير استراليا ، التي تمثل كير العالمية ترغب في تأسيس مكتب اقليمي لتوفير الدعم الاداري والفني للجهود الانسانية لكير في أعمال الإغاثة وإعادة التاهيل والتنمية للسكان المحتاجين في أنحاء المنطقة .

وحيث ان كير ترغب في تأسيس مكتبها الاقليمي في الاردن كنتيجة للأسس الديمقراطية والاستقرار السياسي والاهتمام الانساني والحرص على حقوق الانسان التي يتمتع بها الاردن .

وحيث ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية - المشار اليها هنا فيما بعد بالحكومة - ترغب في ان تقوم كير بتقديم المساعدة الانسانية في اغاثة ، اعادة تاهيل وتنمية السكان المحتاجين في المملكة الاردنية الهاشمية وفي أنحاء المنطقة .

والان وبناء على ذلك ، فان الحكومة وكير توافقان على ما يلي :

اولا - تستطيع كير تقديم المساعدة الى شعوب المنطقة ، بما فيها الاردن ، فلسطين ، لبنان ، العراق ، مصر ، السودان ، اليمن ، الصومال ، ايبويا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، وأي قطر اخر ترشحه كير بشرط ان لا تتعارض الملاحظات مع ذلك القطر مع قوانين المملكة الاردنية الهاشمية من خلال :

١ - نشاطات المشاريع في مجالات التنمية الاقتصادية او الاجتماعية التي تمكن السكان من تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي ، والاعتماد الذاتي واللغة بلديات في تطوير مجتمعاتهم .

ب - نشاطات مشاريع في الاغاثة الانسانية ، سواء كان الاحتياج اليها كنتيجة لكارثة طبيعية او كنتيجة لنزاع ضمن المنطقة يؤثر على شعوب المنطقة .

ج - نشاطات مشاريع في اعادة التاهيل في أعقاب الكارثة والتي تمكن السكان من مواصلة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الامتدادية .

د - نشاطات للمشاريع في اعادة البناء في أعقاب الكوارث او كنتيجة للنشاطات الضرورية لاعادة التاهيل . هـ - تدريب السكان من جمعيات تطوعية ومنظمات اجتماعية ومنظمات غير حكومية ومنظمات رسمية في مهارات ونشاطات تتعلق بالمساعدات الانسانية و جهود التنمية الفعالة .

توقيع كير استراليا  
توقيع المملكة الاردنية الهاشمية

و - مجالات اخرى لها اولويات ضمن المنطقة .

وكما يستعمل في هذه الاتفاقية سوف يعنى المصطلح - نشاطات المشاريع - اية وكالة النشاطات التي تقوم بها كير كليا او جزئيا لمنفعة سكان المنطقة وسوف يعنى مصطلح - مواد المشروع - اية وكالة السلع والبضائع ، الاغذية ، الامدادات الطبية ، الاجهزة ، المركبات ، المواد ، التبرعات النقدية ، وغيرها من الممتلكات الاخرى التي تستعملها وتملكها او حصلت عليها كير لدعم نشاطات المشاريع او من اجل توزيعها الى سكان المنطقة ، شريطة ان نشاطات المشاريع ومواد المشاريع هذه لا تتعارض مع قوانين المملكة الاردنية الهاشمية .

لانيا -

١ - سوف تصرف كير وكادرها الوظيفي بما ينسجم مع قوانين المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - سوف تلتزم كير بتبرعات من مانحين غير اردنيين لكير لدعم نشاطات مشاريعها .

ج - سوف تستعمل كير هذه التبرعات لتقديم المواد ، والخدمات الادارية والفنية والمساعدات الاخرى وفقا لاحتياجات المشاريع لمنفعة السكان في المنطقة .

د - سوف تزود كير وزارة التنمية الاجتماعية مرة كل سنة بتقرير عن نشاطات كير في المنطقة وسيهي ذلك بكافة مطلوبات التقارير الرسمية للوزارة عن نشاطات كير في المنطقة .

هـ - سوف تزود كير وزارة التنمية الاجتماعية مرة كل سنة بنسخة عن التقرير السنوي لكير استراليا المشتمل على موجز للجسالات المعلقة لكير استراليا وهذا سوف يفي كافة متطلبات التقارير المالية الرسمية للوزارة من نشاطات كير في المنطقة ومصاريف مكتب كير الاقليمي في الاردن .

ثالثا - وتقديرا لمنافع نشاطات كير نحو تحسين وتنمية السكان في المنطقة ومن اجل تسهيل جهود كير الانسانية فان الحكومة سوف :

١ - تسمح الحكومة بدخول المواطنين الاجانب الذين تخف عنهم كير وفقا للحاجة لتقديم الدعم الاداري والفني لمشاريع ونشاطات كير في المنطقة وتزودهم بتأشيرات دخول متعددة كما يحتاجها الكادر المذكور . وتمنح الحكومة ايضا الموظفين الاجانب العاملين مع كير وعائلاتهم اعياءات من الفيزا والرسوم المتصلة بتسجيل الاجانب وتلصقات الدخول واذونات العمل واذونات الإقامة واذونات الخروج وامور مشابهة .

ب - تساعد الحكومة في تقديم الاولوية لتسهيلات الاتصالات السلكية واللاسلكية بما فيها الهاتف واللاسلكي والتليفاكس والاتصال الصناعاتي واللكس او التسهيلات للانظمة الاخرى المسموح بها سواء داخليا في البلد او مع مكاتب كير في الخارج ويتم تغطية كافة التكاليف بواسطة كير .

ج - تقدم الحكومة المساعدات الضرورية لاجل تأسيس مكتب ومستودعات لكير بغية دعم الجهود الانسانية في المنطقة ويتم تغطية كافة التكاليف بواسطة كير .

د - تقدم الحكومة تسهيلات الدخول الحر للبلد ، بدون رسوم جمركية او ضرائب او رسوم إكالة البضائع والاجهزة والمواد والاجهزة الضرورية لادارة وتنظيم والاشراف على تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات من قبل كير لاجل منفعة سكان المنطقة .

هـ - سوف تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات الدخول المجاني للبلد ، بدون رسوم جمركية او رسوم اخرى او ضرائب لسيارتين كحد اعلى لكير الاقليمي مضافين من رسوم التسجيل والترخيص وفقا للشروط والكمالات المحددة من قبل دائرة الجمارك . وعند التوسع في البرامج وبناء على توصية الحكومة ، فان الحكومة سوف تقوم بتغطية تسهيلات الدخول المجاني للبلد ، بدون رسوم جمركية او ضرائب او رسوم اخرى لمركبات اضافية كما تطلب أعمال كير معفاة من رسوم التسجيل والترخيص وفقا للشروط والكمالات المحددة من قبل دائرة الجمارك .

مخزن الأدلة



و - سوف تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات الدخول لآخر للبلد بدون رسوم جمركية أو رسوم أخرى أو ضرائب وقيود كلفة الممتلكات الشخصية والإغراض المنزلية وأماكن الكادر الاجنبي أكبر خلال الستة أشهر الأولى من الوصول إلى البلد وفقاً للشروط والكتالات المحددة من قبل دائرة الجمارك .

ز - سوف تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات الدخول الحر للبلد ، بدون رسوم جمركية وضرائب ورسوم أخرى لسيارة واحدة لكل موظف اجنبي يحتل مركز رئيسي لدى كير والذي لا يتم توظيفه محلياً ، سوف يتم استيراد وتسجيل هذه السيارات باسم كير وليس باسم الموظف ، وسوف لا تكون هذه السيارات معفاة من رسوم التسجيل والترخيص وفقاً للشروط والكتالات المحددة من قبل دائرة الجمارك الموظفون الرئيسيون هم : المدير الاقليمي ، مساعد المدير الاقليمي ، مدير البرنامج الاقليمي والمدير الاقليمي المحلي .

ح - سوف تسمح الحكومة بتصدير كافة المعدات والأجهزة والمواد المعادة ملكيتها لكير أو أي من موظفيها الاجانب معفاة من كلفة قيود ورسوم التصدير .

ط - سوف تقوم الحكومة باعفاء الموجودات والممتلكات والمبالغ الواردة ، والبرامج الخاصة بكير من الضرائب والرسوم الجمركية أو أية ضرائب أخرى وكذلك باعفاء الدنعات إلى موظفي كير الدوليين ، الذين لم يتم توظيفهم محلياً .

ي - سوف تقوم الحكومة باعفاء دخل الموظفين الدوليين لكير ، الذين لم يتم توظيفهم محلياً ، من ضرائب الدخل والخدمة الاجتماعية على رواتبهم ومكافآتهم المستحقة لهم مقابل عملهم لدى كير .

ك - سوف لا تقوم الحكومة باعفاء البضائع الاستهلاكية المستوردة لصالح المكتب الرئيسي لكير أو فروعه مثل الوقود والمطور وما شابه ذلك من أية رسوم جمركية أو ضرائب وسوف تخضع للرسوم الجمركية التي تدفع عليها .

ل - سوف تسمح الحكومة بإجراء عمليات مالية عند أفضل أسعار الصرف الرسمية المتوفرة ، وتحويل مبالغ إلى بلد آخر دون تقييد لتغطية تكاليف الدعم المترتبة خارج المملكة الأردنية الهاشمية لأعمال نشاطات المشاريع في المنطقة .

م - سوف توفر الحكومة من خلال المنح للتاجر أو بيع الأرض أو المكاتب أو تسهيلات أخرى في المملكة الأردنية الهاشمية كما تتطلب حاجة مكتب كير الاقليمي وبصورة مناسبة لاسكان الموظفين الاجانب لكير وموالياهم وفي حالة التاجر أو البيع سوف يتم تغطية كافة التكاليف بواسطة كير .

ن - سوف تمنح الحكومة لكير الحق في امتلاك عقار ملائم يخضع لموافقة مجلس الوزراء وفي حال قيام الجهات المعنية باستملاك عقار مسجل باسم كير لغايات الصالح العام ، تضمن الحكومة المساعدة في تطبيق قانون الاستملاك للحصول على التعويض المادل يكون من حق كير الحصول على التعويض المادل حسب قانون الاستملاك .

س - في حال قيام الحكومة بمصادرة املاك أو ممتلكات خاصة أو عامة والذي يمكن لهذا الاجراء مادة التأثير على كير فان الحكومة تضمن لكير وموظفيها حق الاحتفاظ بملكية مواد المشاريع والممتلكات الشخصية وأية املاك أخرى يمتلكها أي منهم في ذلك الوقت .

ع - سوف تقدم الحكومة التسهيلات لكير في اجراء برامج تدريبية مع اصدار تأشيرات دخول للمدربين والمدربين - بكسر الرأه - وكادر كير لهذه البرامج وكذلك السماح لكير باستئجار تلك المرافق اللازمة لاجراء برامج التدريب هذه دون ان يترتب على الحكومة أية نفقات .

ف - سوف تقوم الحكومة بتقديم التسهيلات لتسجيل اسيم كير والاسماء المرتبطة بها وعلاماتها وشعاراتها وتجديد ذلك التسجيل حسب الضرورة .

من سترفع الحكومة حصانتها عن الاعمال والاجراءات التنفيذية القضائية للاغراض المحددة للنزاعات، المسؤوليات أو الادعاءات أو المطالبات التي قد تنشأ في ظل أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية .

رابعاً - تم اعداد هذه الاتفاقية باللغتين الانجليزية والعربية ولكل منهما نفس القوة . وفي حال أي اختلاف ، فسوف يسود النص العربي .

خامساً - سوف يتم تسوية أي نزاع بين كير والحكومة أو أية وكالة منظمة خاضعة لتوجيهاتها وسلطاتها واشرافها ، تنشأ عن أو تتعلق بهذه الاتفاقية عن طريق التفاوض وفي حال فشل التفاوض لحل أي اختلاف قانوني فسكنون محاكم المملكة الأردنية الهاشمية هي سلطة الاختصاص للحكم في مثل ذلك الاختلافات .

سادساً - يمكن تعديل هذه الاتفاقية بواسطة اتفاقية خطية بين الفريقين سوف يتم تسوية أية مادة ذات علاقة لم تشملها احكام الاتفاقية بواسطة الفريقين مع الاحكام الرئيسية الواردة هنا ، سوف يقدم كل فريق الاعتبار التام والودي لأي اقتراح يقدمه الفريق الآخر ضمن هذه الفترة .

سابعاً : سوف يخضع كافة الموظفين الأردنيين العاملين لدى كير ولكن ليس الموظفين الدوليين العاملين لدى كير لقوانين العمل والضمان الاجتماعي المطبقة في المملكة الأردنية الهاشمية بشرط ان لا تتل أعمالهم عن ١٦ سنة ويتم تعيينهم بالتشاور مع الحكومة .

ثامناً - في حال حدوث حرب أو أعمال عدوانية أو طوارئ عامة خطيرة فقد توفرت كير تادية التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية فوراً وبدون اشعار مسبق للمدى الذي تراه كير وللفترة الزمنية التي تجدها كير ضرورية لضمان سلامة الكادر الوظيفي وممتلكات كير .

تاسعاً - يمكن لأي فريق انهاء هذه الاتفاقية بعد مرور ١٨٠ يوماً من تبليغ الفريق الآخر خطياً .

عاشراً - لا يتناقض تنفيذ هذه الاتفاقية أو المواد الواردة بها مع تشريعات المملكة الأردنية الهاشمية . وفي حال وجود مثل ذلك التناقض ستكون تشريعات المملكة الأردنية الهاشمية ملزمة .

وقعت وانجزت على نسختين أصليتين في هذا اليوم الخميس من ٢٠ أيار ١٩٦٦ في مدينة عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية .

المدير الاقليمي  
منظمة كير

وزير التنمية الاجتماعية  
من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

مكتبة العمل

تعليمات رقم ٥ - لسنة ١٩٩٦  
تعليمات الرقابة على المصوغات الذهبية  
الصادرة بمقتضى المادة ١١ - من قانون  
المواصفات والمقاييس رقم ١٥ - لسنة ١٩٩٤  
الفصل الأول

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات - تعليمات الرقابة على المصوغات الذهبية - ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المؤسسة	مؤسسة المواصفات والمقاييس .
التاجر	هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم ببيع وشراء المصوغات الذهبية ويجوز للشخص الواحد أن يكون صائغا وتاجرا في نفس الوقت .
الصائغ	هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بتصنيع المصوغات الذهبية وتجهيزها .
المعادن الثمينة	هي معادن الذهب والفضة والبلاتين ومجموعة البلاتين .
التقليد	نقابة اصحاب محلات تجارة وصياغة الحلوى والمجوهرات وهي شخصية اعتبارية تمثل اصحاب هذه المحلات أمام المؤسسة .
الاحجار الكريمة	هي احجار طبيعية تستخرج من باطن الارض كالاس والزمرد والزفير والياقوت ويضاف اليها اللؤلؤ الطبيعي .
الاحجار نصف الكريمة	هي احجار طبيعية تستخرج من باطن الارض كالتيوباز والفيرور والكوندرت ويضاف اليها اللؤلؤ المستزرع والمرجان الطبيعي .
الاحجار الاصطناعية ذات القيمة	هي احجار من صناعة الانسان تحاكي الاحجار المذكورة اعلاه في تركيبها الكيميائي .
الاحجار المقلدة	هي منتجات صناعية من الزجاج او غيره صنعت وشكلت لتقليد الاحجار المذكورة اعلاه وتشمل اللؤلؤ والمرجان التقليدي .

#### الفصل الثاني بيع وشراء المصوغات الذهبية

المادة ٣ - لا يجوز بيع المصوغات الذهبية المشغولة أو مرصها أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مدموغة من قبل المؤسسة ومن قبل صانعيها .

المادة ٤ - في حالة بيع المصوغات المرصعة بالاحجار المقلدة يخضع وزن الحجر اذا ما زاد وزنه عن الغرامين ويذكر ذلك في الفاتورة .

المادة ٥ - على كل تاجر ان يضع في محله وبشكل بارز لائحة اسعار الذهب بعبارة واضحة مختلفة .

المادة ٦ - يجب ان تتضمن فاتورة البيع وبشكل مفصل وواضح المعلومات التالية :  
الوزن بالفرام واجزائه ، الصنف ، المعيار ، التاريخ ، سعر الغرام ، الاجرة بشكل واضح والسعر الاجمالي كما يشار لرسم الدمغ في اسفل الفاتورة .

المادة ٧ - لا يجوز بيع أو شراء المصوغات الذهبية خارج المحل المرخص بذلك او الامتعة بالوزن الا اذا كان الموزع صاحب المحل نفسه أو موظف رسميا به .

المادة ٨ - يكون تاجر المصوغات مسؤولا عما يوجد بمحله من اصناف واذا تبين انها غير مطابقة للمعيار المدموغة به او تحمل دمنة مزورة فعليه اثبات مصدرها والا يعتبر هو مصدرها .

المادة ٩ - يحظر على محلات بيع المصوغات الذهبية العرض أو البيع أو الحيازة بقصد البيع ما يلي : -

- الساعات غير الذهبية .
- المجوهرات التقليدي .
- الاصناف المصنوعة من معادن غير الذهب ومطلي بالذهب .
- المصوغات الذهبية غير المدموغة من المؤسسة .
- المصوغات الذهبية غير المدموغة من قبل صانعيها .

المادة ١٠ - يعتبر بيع المصوغات المدموغة من قبل المؤسسة تمهيدا للمشتري من قبل المنتج أو البائع أو المستورد أو المصدر بان تلك المصوغات مطابقة للمعيار المدموغة به ولا تعتبر المؤسسة مسئولة امام المشتري أو أية جهة أخرى عن أي عمل يقوم به الصائغ أو البائع مخالف لهذه التعليمات .

المادة ١١ - لا يجوز للتجار التعامل مع المشاغل الا اذا كانت مضاف لها ترخيص ومسجلة وان تكون مصوغاتهم مدموغة بشاراتهم بالاضافة لدمنة المؤسسة .

المادة ١٢ - يعتبر الصائغ مسؤولا قانونيا عن الاصناف التي تحمل شاراته ويكون التاجر مسؤولا عن الاصناف التي لا تحمل شارة او تحمل شارة مزورة .

#### الفصل الثالث

##### صناعة المصوغات الذهبية

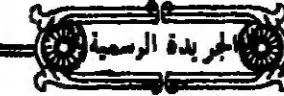
المادة ١٣ - اذا كانت المصوغات مكونة من جزء واحد كالاساور والخواتم فيجب أن لا تزيد أماكن اللحام من مكان واحد .

المادة ١٤ - لا يجوز تصنيع الاوصات - الاونصة الكاملة - الا من عيار ٢٤ - .

المادة ١٥ - يكون وزن الليرة الانجليزية المصنعة محليا ثمانية غرامات والليرة الرشادية سبعة غرامات من عيار ٢١ - .

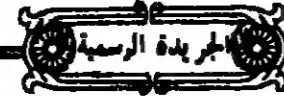
المادة ١٦ - يجب ان تكون المصوغات المكونة من عدة اجزاء متصلة او ملتصقة من نفس العيار بما في ذلك مادة اللحام المستخدم .

محكمة العدل



### الفصل الرابع دمغ المصوغات الذهبية

- المادة ١٧- لا يجوز تقديم المصوغات للدمغ ما لم تكن مدموغة من قبل صانعها بالشعار الخاص به .
- المادة ١٨- يجب ان ترفق المصوغات المقدمة للدمغ باقرار خطي من صاحبها يبين فيه العيار ، الوزن ، الصنف .
- المادة ١٩- يجب ان تكون المصوغات المقدمة للدمغ كاملة الصنع ومشطبة بحيث لا يحدث بها اي تغيير بعد دمجها الا ما توجبه ضرورات الصناعة بعد اخذ موافقة المؤسسة .
- المادة ٢٠- تدمغ المصوغات المقدمة للدمغ بالعيار المصرح به من قبل صاحبها واذا تبين بعد الفحص انها مخالفة تكسر الكمية بكاملها وتعاد لصاحبها مع وصل كسر وتستوفي المؤسسة كامل رسوم الدمغ .
- المادة ٢١- لا يجوز احدث اي تغيير او تعديل في المصوغات بعد دمجها سواء بطريقة الاضافة او الاستبدال او بطريقة اخرى من شأنه ان يجعلها غير مطابقة للعيار المدموغة به .
- المادة ٢٢- تدمغ السلاسل الاستانبولي وما شابهها بدمغة مؤسسة واحدة مرافقة لدمغة المشغل على نفس القطعة ولا يجوز تصنيفها الا من عيار ٢١- .
- المادة ٢٣- تدمغ السلاسل الحليني وما شابهها بدمغة مؤسسة واحدة مرافقة لدمغة المشغل على نفس القطعة الا اذا تعذر ذلك لصغر حجم القطعة المدموغة عليها فيمكن ان توضع دمنة المشغل ودمغة المؤسسة على قطعتين منفصلتين متجاورتين ويحضر للدمغ بشكل قطع جاهزة للبيع ولا يجوز تصنيفها الا من عيار ٢١- .
- المادة ٢٤- في حالة الاساور المصنوعة من سلاسل ، تتحضر الاساور بشكلها النهائي وتوضع الدمنة على السلاسل مباشرة .
- المادة ٢٥- تدمغ جميع اصناف المصوغات الذهبية المشغولة بالشعار والعيار معا ، الا اذا تعذر ذلك لأسباب فنية او ورد نص في هذه التعليمات بخلاف ذلك .
- المادة ٢٦- تدمغ الاونصات والليرات وغيرها من العملات والمصوغات المرغوة بالشعار فقط على ان تدمغ من قبل صانعها بالعيار .



المادة ٢٧- تعفى المصوغات المشغولة المرصعة بالاحجار الكريمة من الدمغ على ان تكون المصوغات مطابقة للعيارات القانونية وذلك لحين تعليمات خاصة بها .

المادة ٢٨- يجوز للمؤسسة الاستمانة بالنقلبة لانتداب خبير لتمييز الاحجار الكريمة .

المادة ٢٩- تعفى المصوغات المعدة للتصدير من الدمغ في المؤسسة ما لم يطلب صاحب العلاقة ذلك .

المادة ٣٠- تدمغ المصوغات الذهبية غير المشغولة المقدمة للفحص بالشعار وحده .

### الفصل الخامس اختتام الدمغ

المادة ٣١- تدمغ المصوغات الذهبية المشغولة باختتام المؤسسة التالية :  
- ختم الشعار : وهو عبارة من مربع ابعاده ١ x ١ مم مرسوم بداخله اعمده اثرية .  
- ختم الشعار والعيار : وهو عبارة من مستطيل ابعاده ١ x ٢ مم مقسم الى خانتين ، الاولى ابعاده ١ x ١ ملمتر داخلها اعمدة اثرية والثانية مستطيل ابعاده ١ x ٢ مم محفور به احد العيارات القانونية بالارقام العربية .

المادة ٣٢- تدمغ المصوغات الذهبية المشغولة من قبل صانعها بشعاره الخاص به والذي يتم تحديده كما يلي :  
- تعتمد المؤسسة جهة معينة لصناعة اختتام الصاغة ضمن المواصفات التي تضعها المؤسسة .  
- لا يجوز للصائغ مخاطبة الجهة المعتمدة ، بل تتم مخاطبة عن طريق المؤسسة .  
- تعد المؤسسة دليلا باسماء الصاغة واشكال الاختتام العائدة لهم ويتم توزيعه على التجار .

المادة ٣٣- تبقى اختتام الصاغة الحالية سارية المفعول لحين تجهيز اختتام لهم .

### الفصل السادس موازين بيع وشراء المصوغات

المادة ٣٤- يجب ان تتوفر في موازين بيع وشراء المصوغات الذهبية الشروط التالية :  
- ان يكون الميزان موضوعا في تسمين مخصص لحمايته من التعرض للتغيرات الهوائية .  
- ان يكون الميزان معتمد النموذج الاول كاداة قياس تستخدم لوزن المعادن الثمينة .  
- ان يكون مطبقا لاشتراطات المواصفة القياسية الاردنية رقم ١١١ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاتها .  
- ان يكون ذا درجة ضبطه II .  
- ان يكون فيه امكانية الختم ووضع علامات الحماية بعد عملية اجراء المعايرة والتحقق .

مخزن الذهب



الفصل السابع  
العقوبات

المادة ٣٥- كل من يخالف أحكام هذه التعليمات يعاقب عملاً بأحكام قانون المواضعات والمقابيل رقم ١٥ لسنة ١٩٩٤ .

الفصل الثامن

المادة ٣٦- تلغى هذه التعليمات القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ الصادر من وزارة الصناعة والتجارة وتحل محله .

المادة ٣٧- تعتبر هذه التعليمات سارية المفعول من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقابيل  
المهندس هسان السعودي

مكتبة الأهل